الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الدكتور الطاهر مولاي

سعيدة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد كمي

أثر الفساد على التطور المالي
(دراسة قياسية على الدول العربية)

من إعداد الطالبتين:

- بن سعود مليكة
- بلقاسمي مروى

تحت إشراف الأستاذ(ة)

د. جلولي نسيمة

لجنة المناقشة

أ.د.بومدين أمين	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
د.جلولي نسيمة	أستاذة محاضرة "أ"	مشرفا
أ.د.جلولي محمد	أستاذ التعليم العالي	ممتحنا

السنة الجامعية: 2022-2023

شكر وعرفان

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على اشرف المرسلين.

نتقدم بجزيل الشكر للأستاذة المشرفة جلولي نسيمة التي وافقت وأشرفت على هذا الموضوع.

ونتقدم بأسمى معاني التقدير للاستاذ بومدين أمين والاستاذ جلولي محمد لقبولهم على مناقشة هذه المذكرة.

إهداء

الحمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا هذه ثمرة الجهد والنجاح بفضله تعالى

مهداة إلى أغلى إنسانة في حياتي التي أنارت دربي بنصائحها إلى الغالية على قلبي أمي

إلى أبي الغالي أهديك خير هدايا من قلب تعمره محبته

إلى سندي في الحياة جميع إخوتي إلى صديقاتي التي قاسمتني اللحظات

إلى رفيقتي في هذا العمل مليكه بن سعود.

بلقاسمي مروى

إهداء

أهدي هذا العمل

إلى من أوصى بتا الهادي ثلاثا وجعلت الجنة تحت قدميها، إلى بسمة العمر ونبع الحنان إلى أمي الحبيبة.

إلى من تعب لأرتاح وضحى لأعلو إلى أبي الغالي.

إلى سندي في الحياة أخي الغالي حفظه الله وأدامه لنا .

إلى إخوتي أدامهم الله عونا لي .

إلى رفيقاتي وصديقاتي وكل الزملاء.

إلى صديقتي التي تعبت على هذا الموضوع بلقاسمي مروى

إلى كل من امتدت يداه لتصفح أوراق هذه المذكرة

بن سعود مليكة

الملخص

تهدف هذه المذكرة إلى تقديم دراسة نظرية وتجريبية للفساد وأثره على التطور المالي وذلك باستخدام تحليل الانحدار للسلاسل الزمنية المقطعية لعينة من الدول العربية قدرها 16 دولة خلال الفترة الممتدة من 2002 إلى 2022 بالاعتماد على مؤشر السيطرة على الفساد وقد تبين من خلال نتائج الدراسة إن للفساد اثر سلبي ومعنوي إحصائيا على التطور المالي.

الكلمات المفتاحية: السيطرة على الفساد، التطور المالي، الدول العربية، نماذج بانل.

Abstract

This study aims to provide a theoretical and empirical study of corruption and its impact on financial development, using panel regression model for a sample of 16 Arab countries during the period from 2002 to 2022, based on the index of control of corruption. The results shown that corruption has an impact Negative and statistically significant on financial development.

Key Words: Corruption control, financial development, Arabic countries, Panel models

قائمة المحتويات

العنوان	الصفحة
الشكر و العرفان	I
الإهداء	II
الملخص	V
الفهرس	V
قائمة الجداول	VII
قائمة الأشكال	VIII
قائمة المختصرات والرموز	IX
المقدمة العامة	أ
الفصل الأول:الإطار النظري للفساد والتطور المالي	1
تمهيد	2
المبحث الأول:ماهية الفساد ومفهومه	3
المطلب الأول:مفهوم الفساد	3
المطلب الثاني:أسباب الفساد	4
المطلب الثالث:أنواع الفساد و أثاره	5
المطلب الرابع:أساليب مكافحة الفساد	8
المبحث الثاني:مفاهيم حول التطور المالي	12
المطلب الأول:مفهوم التطور المالي	13
المطلب الثاني:دعائم التطور المالي	14
المطلب الثالث:مؤشرات التطور المالي	17
المطلب الرابع:محددات التطور المالي	24
خلاصة الفصل	26
الفصل التطبيقي:الإطار التطبيقي للدراسة (دراسة قياسية باستخدام بيانات بانل لمجموعة من الدول العربية)	27
تمهيد	28
المبحث الأول:دراسة اثر الفساد على التطور المالي في الدول العربية	29
المطلب الأول:وصف المتغيرات وصياغة النموذج القياسي	29
المطلب الثاني: عرض نتائج نماذج تحليل انحدار البانل	36
نتائج REM.FEM.POLS	36

المطلب الثالث:اختبار المفاضلة بين REM.FEM.POLS	42
خلاصة الفصل	48
الخاتمة العامة	49
قائمة المصادر والمراجع	52

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	مؤشرات التطور المالي	21
	متغيرات الدراسة	28
02	التحليل الوصفي	29
03	مصفوفة الارتباطات بالنسبة للمتغير التابع DCP	30
04	مصفوفة الارتباطات بالنسبة للمتغير التابع MSCP	30
05	مصفوفة الارتباطات بالنسبة للمتغير BM	31
عرض النتائج باستخدام نماذج بانل		36
06	بالنسبة للمتغير **DCP**	37
07	بالنسبة للمتغير **MSCP**	39
08	بالنسبة للمتغير **BM**	41
اختبارات المفاضلة بالنسبة للمتغير DCP		43
06	اختبار Hausman	43
07	اختبار LM	44
08	اختبار WALD	44
اختبارات المفاضلة بالنسبة للمتغير MSCP		45
09	اختبار Hausman	45
10	اختبار LM	45
11	إختبار WALD	46
إختبارات المفاضلة بالنسبة للمتغير BM		46
12	إختبار Hausman	46
13	إختبار LM	47
14	إختبار WALD	47

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1	الشكل 01	15
2	الشكل2:يوضح لائتمان القطاع النقدي الخاص	32
3	الشكل3:يوضح تطور النقد الواسع	33
4	الشكل4:يوضح تطور نسبة الائتمان المحلي الخاص	34
5	الشكل5:الفساد في الدول العربية	35

قائمة الرموز والمختصرات

الرموز	الصيغة باللغة العربية	الصيغة باللغة الأجنبية
DCP	ائتمان المحلي الخاص	Domestic credit to private sector
MSCP	ائتمان القطاع النقدي للقطاع الخاص	Monetary Sector Credit to Private Sector
BM	النقد الواسع	Broad Money
CONTROL	السيطرة على الفساد	Control of Corruption
GDPgr	الناتج المحلي الإجمالي	GDP Growth
TRAD	التجارة الخارجية	Trade
GCF	إجمالي تكوين رأس المال	Gross Capital Formation
POLS	نموذج الانحدار المجمع	Pooled Régression Model
FEM	نموذج الآثار الثابتة	Fixed Effec Model
REM	نموذج الانحدار العشوائي	Random Effect Model

مقدمة عامة

تمهيد

يعد الفساد من الإشكالات العويصة التي تؤرق المجتمعات أنظمة وشعوبا ،وقد إزداد الاهتمام بهذه الظاهرة في العقود الأخيرة نظرا لدرجة اتساعها،حيث تزايدت وتطورت الأنشطة والممارسات غير المشروعة متخذة أشكالا وأبعادا تستدعي القلق الكبير من توسعها إلى درجة أصبحت تهدد مجتمعات كثيرة سواء كانت نامية أو متقدمة في كيانها النظامي وأمنها الاجتماعي واستقرارها السياسي ورخائها الاقتصادي والمالي وتنميتها المستدامة وان كان بكيفيات مختلفة وبدرجات متفاوتة.

وقد أثارت هذه الظاهرة اهتمام العديد من المفكرين عبر العصور حيث حاولوا تحليل وتفسير الفساد بالاعتماد على المقاربة الفلسفية وقد استمرت هذه المقاربة حتى وقتنا الحاضر،حيث أصبح تحليل الباحثين لظاهرة الفساد يعتمد بالمقاربة الكمية لمختلف أبعاد الفساد وآثاره ومسبباته مما أدى إلى إنشاء منظمات عالمية ومحلية تهدف إلى محاربة هذه الظاهرة كالمنظمة العالمية للشفافية ،التي خلصت إلى أنه لايمكن محاربة مالا نراه،ولذلك تم إيجاد طرق ومنهجيات لقياس الفساد ،حيث أن اهتمام الاقتصاديين كان ولازال حول ظاهرة الفساد وعلاقتها بعدة ظواهر اقتصادية أخرى من أهمها التطور المالي والنمو الاقتصادي للدول المتقدمة و النامية والعربية منها.

وبناء على ماسبق يهدف هذا البحث إلى محاولة دراسة اثر الفساد على التطور المالي في الدول العربية خلال الفترة 2002-2022 من خلال استخدام نماذج Panel Data من البيانات ل16 دولة عربية،

<u>لذلك يمكن طرح إشكالية البحث على النحو التالي:</u>

هل للسيطرة على الفساد **أثر** على التطور المالي في الدول العربية خلال الفترة 2002الى 2022؟

<u>الأسئلة الفرعية:</u>

- ماهية الفساد، التطور المالي؟
- ما علاقة الفساد بالتطور المالي؟

<u>ولتمكن من الإجابة على الإشكالية نقترح الفرضية التالية:</u>

للسيطرة على الفساد أثر إيجابي على التطور المالي

<u>حدود الدراسة:</u>

تم اختيار محل الدراسة الدول العربية التي هي 16 دولة، باستخدام البيانات المصرح بها من قبل البنك الدولي، في الفترة الممتدة من (2002-2022).

<u>أسباب اختيار الموضوع:</u>

ميلنا لهذا الموضوع لقلة الدراسات النظرية والتطبيقية التي تناولته وأملنا أن تعطي هذي الدراسة شيئا جديدا ولو بسيطا في هذا الحقل من الدراسات.

<u>أهداف الدراسة:</u>

تهدف الدراسة إلى:

- التعرف على ظاهرة الفساد من خلال تحديد المفاهيم و الأنواع، و الأسباب.
- تحديد مفهوم محددات ومؤشرات قياس مختلف جوانب التطور المالي
- تسليط الضوء للتحليل الكمي لظاهرة الفساد في الدول العربية.
- التعرف على طبيعة العلاقة بين الفساد والتطور المالي.

منهج البحث والأدوات المستخدمة:

من أجل الإجابة على الإشكالية الدراسة قمنا بالاعتماد على المنهج الوصفي إذ بواسطته تمكنا من وصف متغيرات الدراسة بالإضافة إلى المنهج التحليلي الذي سيتم استخدامه في تحليل نتائج نموذج القياس الاقتصادي المعتمد في هذه الدراسة بهدف اختبار أثر الفساد على التطور المالي في عينة من الدول العربية.

مرجعية الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على الرسائل الجامعية ومجموعة الكتب والمقالات العلمية وقاعدة بيانات البنك الدولي التي مكنتنا من إتمام هذا البحث.

هيكل الدراسة:

تحتوي الدراسة الحالية على فصلين سنحاول من خلال الفصل الأول الإحاطة بالمفاهيم الأساسية حول الفساد والتطور المالي أما فيما يخص الفصل الثاني سيتم التطرق إلى جوهرة الدراسة وأخذ حيزا كبيرا منه سيتم التطرق فيه إلى الدراسة التحليلية القياسية لأثر الفساد على التطور المالي في الدول العربية خلال الفترة 2002-2022.

صعوبات البحث:

- عدم وجود دراسات قياسية التي تمحورت حول أثر الفساد على التطور المالي لكونه موضوع لم يتطرق له من قبل.
- قلة المراجع المتخصصة حول العلاقة بين الفساد والتطور المالي .

الفصل الاول
الاطار النظري للفساد والتطور المالي

تمهيد:

لقد أصبح الفساد بكل أشكاله يأخذ حيزا كبيرا في جل الدراسات العالمية،لاسيما في ظل العولمة التي أصبحت فيها اقتصاديات الدول عبارة عن سوق عالمي للتبادل التجاري والمالي ،وكثر الإهتمام بعلاج هذه الظاهرة ومحاربتها تأخذ اهتمام الدول المتقدمة والنامية على حد سواء،لأن الفساد وخاصة وعامة أصبح يشكل خطرا على اقتصاديات الدول وتطورها المالي والاقتصادي ولاسيما النامية منها،لذا سيتم التطرق في هذا الفصل إلى ظاهرة الفساد والآثار التي يخلفها على التطور المالي والآليات اللازمة لمكافحة الفساد.

المبحث الأول:مفهوم الفساد وماهيته:

يعتبر الفساد احد اكبر المعيقات حيث أصبح العالم بأسره يعاني هذه الظاهرة المنتشرة والمتطورة التي تؤدي إلى انهيار الدول في كافة المجالات لم تسلم منها لا البلدان المتقدمة ولا النامية فهي ظاهرة عابرة للحدود والحواجز والفساد لا يعتبر بأي حال من الأحوال ظاهرة جديدة,إلا أن زيادة حجمه واتساع دائرته,وكذا تشابك حلقاته لم يسبق لها مثيل من قبل ولقد شغلت هذه الظاهرة واستوقفت العديد من الفلاسفة والمفكرين والباحثين على اختلاف خلفياتهم وأزمانهم فأضحى الفساد ملتقى للبحوث والدراسات من مختلف تخصصات العلوم الاجتماعية والتاريخي (سمير التنير،2009) فماهو الفساد؟ وماهي أسباب الفساد؟ وآليات مكافحة الفساد؟ وغيرها من التساؤلات.

المطلب الأول:مفهوم الفساد:

تعريف الفساد:

- **لغة** :الفساد نقيض الصلاح فسد يفسد فسد فسادا أي اخذ المال ظلما,وهو خروج الشيء عن الاعتدال كان الخروج عنه قليلا أو كثيرا، وبضاده الصلاح(الشويات محمود،2015)
- **اصطلاحا**:عدم اتفاق اغلب الباحثين على أي أنواع السلوك يجب إدراجه تحت مصطلح الفساد وأيها يجب استبعاده

1. **عرف مجمع أكسفورد الانكليزي الفساد بأنه:** الانحراف عن المبادئ الأمانة في أداء الوظائف العامة أو القيام بممارسات يشوبها الفساد في مؤسسات الدولة أو الإدارات الحكومية وذلك مقابل الحصول على رشوة أو تحقيق منافع خاصة(aid tok2010)
2. **تعريف الفساد حسب اتفاقية الأمم المتحدة2003**:لم تعرف الفساد تعريفا مانعا، بل أشارت إلى الحالات التي تترجم فيها الفساد إلى ممارسة فعلية على الواقع.ومن ثم القيام بتجريم هذه الممارسات وهي الرشوة بجميع أنواعها وفي القطاعين العام والخاص والاختلاس بجميع وجوهه، بالنفوذ، وإساءة الاستغلال الوظيفة(بوسعيد باديس-2015-صفحة30)

4.أما بعض **المنظمات الدولية كالبنك الدولي والمنظمة الشفافية الدولية وبعض علماء الاقتصاد عرفوا الفساد على انه** :إساءة استعمال السلطة العامة لتحقيق مكسب خاص.(Wei ،1999،صفحة 2)

5.وعرفه Johnston بأنه:استخدام الوظيفة العامة من اجل تحقيق منفعة ذاتية سواء مادية أو معنوية(العزيز، احمد العزيز، 2015، صفحة26)

المطلب الثاني: أسباب الفساد:

الأسباب الاقتصادية:

1.تدخل الحكومة في الاقتصاد: حينما يكون المسؤولون الحكوميون انتساب عريض في التطبيق القواعد التنظيمية قد تكون الأطراف الخاصة على استعداد لدفع الرشاوى للمسئولين الحكوميين للحصول على ربح يمكن تولده القواعد التنظيمية .

2. انخفاض مستوى دخل الموظفين الحكوميين: ويعزز هذا انتشار الفساد إذ يضطر هؤلاء الموظفين إلى القبول الرشاوى كوسيلة لزيادة رواتبهم المتدنية و تامين دخل إضافي وتحذر إدارة الشؤون المالية في صندوق النقد الدولي من مخاطر التخفيض الشامل لأجور الخدمة المدنية الذي يمكن أن يفضي إلى ارتفاع في السلوك الفاسد(كامبرلي انليوت،2000،صفحة،123،صفحة 125), كما يشير بعض الدارسين العلاقة العكسية بين معدل الفساد والمستوى المنخفض للأجور في القطاع الخاص أو القطاع الصناعي(فريد،2001،صفحة225)

3. عدم وضوح النظام الضريبي وعدم كفاية شفافية القوانين والإجراءات الضريبية:إضافة إلى إعطاء صلاحيات كبيرة لمحصلي الضرائب مع غياب الرقابة.

4. عدم استقرار البيئة القانونية والتشريعية التي تحكم المؤسسات الحكومية:إذ إن وجود نظام قانوني عادل فاعل,إضافة إلى وجود حكومة قادر على تطبيق القوانين يؤثر على قيام هذه المؤسسات بالمهام الموكلة إليها بشكل فاعل يحد من انتشار الفساد,إما في حالة فشلها في تأدية وظائفها ,فقد يدفع المتعاملين إلى اللجوء إلى أساليب غير قانونية لرشوة المسئولين الحكوميين لانجاز أعمالهم.

5. وجود قاعدة موارد طبيعية كبيرة وتضخم الجهاز الإداري :ذلك إن توفر ثروة طبيعية كبيرة في المجتمع يغري المسئولين للممارسة الفساد بصورة اكبر مما في المجتمعات ذات الموارد المحدودة وهذا في غياب معلومات مفصلة عن تلك الثروات في مختلف مراحل الإنتاج و التصدير كما إن تضخم الجهاز الإداري من شانه إن يؤدي إلى تعقيد الإجراءات الإدارية ويضعف التواصل مع المواطنين,ويزيد من البيروقراطية التي تعتبر باب من أبواب الفساد,كما يزيد أيضا تضخم الجهاز الإداري من هدر موارد الدولة.

6. كبر نسبة موازنة الدفاع في الموازنة العامة:هناك علاقة قوية بين الإنفاق العسكري والفساد,بمعنى أن الحكومات الأكثر فسادا تميل إلى الإنفاق العسكري الأكبر, وذلك بسبب انعدام الرقابة الفعالة على هذا النوع من الفساد(سمير التنير،صفحة23) وقد أشارت بعض الأرقام إلى إن المتراكم من إجمالي الدخل القومي للسنوات 1950-2000 للدولة العربية بلغ 3000بليون دولار, ولقد تم تقدير إنفاقه خلال الفترة نفسها في ثلاثة قطاعات مثيرة للاهتمام.انفق الثلث الأول (أي ما يقارب الألف بليون دولار) على التسلح والصفقات الملتصقة به، كما قدر ما نفق على البنية التحتية بحوالي الثلث من إجمالي الإيرادات، أما الثلث الأخير،أي ما يعادل الألف بليون دولار فقد تم إنفاقه على الرشا والسعي في اقتطاع الصفقات في عمليات مليئة بالفساد والمحسوبية وانتهاك الحقوق وهدر المال العام,ولا يحتاج المرء إلى الكثير من التحليل لاكتشاف الآثار القاتلة التي تركها الفساد على التخلف والتفاضل في المداخيل والفقر الناتج عن ذلك,والذي تركه هذا النهج المعيب (عامر خياط،جوان2011،صفحة02)

الأسباب السياسية:

1. **الحكومات الضعيفة:** يؤدي ضعف الحكومة إلى تنمية الفساد ويمكن الحكم على مدى ضعف أو قوة الحكومة من خلال ما يلي:(أمنصوران سهلية -2001-2006-صفحة178)

_مدى الغموض أو الشفافية في معاملاتها الاقتصادية.

_مدى إتباع الإجراءات و النظم الموضوعية في التعيينات والوظائف.

_مدى قصور أو فعالية الرقابة على أنشطة الدولة.

فان هذه العناصر تحدد مدى قدرة القيادة السياسية على محاربة الفساد،فكلما قلت الشفافية ،قلت الرقابة واتبعت إجراءات غير موضوعية في التعيينات كلما زاد الفساد وازداد معه الفقر فالفقراء سوف لن تكون لهم الفرصة في ظل حكومة ضعيفة لتمكنهم من المشاركة والنافسة العادلة ،وتطوير إمكانياتهم والعمل على تحسين مستواهم ،فالحكومة الضعيفة سوف تجد من قدراتهم على المشاركة في اتخاذ القرارات التي تهمهم،في ظل غياب الرقابة وما ينتج عنها من لوبيات الفساد.أما الحكم السليم فهو الحكم الذي تدار من خلاله الموارد العامة وتحل المشاكل بفعالية وبطريقة تستجيب لاحتياجات الأساسية للمجتمع على أساس المشاركة العامة والشفافية.

2. عدم اتفاق القيادة السياسية على محاربة الفساد:

إن القيادة السياسية هي القدوة والمثل لباقي مسئولي الدولة،فلا بد إن تكون هي السابقة في مكافحة الفساد وتزداد الطامة عندما يشترك القادة أنفسهم في أعمال الفساد أو عندما يتغاضون عن مثل هذي الأعمال لأقاربهم أو أصدقائهم ،وبالطبع لا يتوقع إن يفعل الموظفون الحكوميون ما لا يفعله رؤسائهم،ففي إحدى الدول الإفريقية رفض الرئيس إقالة حقيبة وزارية أخرى ،وفي إحدى دول أمريكا اللاتينية اقترح الرئيس اسم احد الأفراد المشهور عنهم الفساد،لرئاسة لجنة لمكافحة الفساد وتشكل هذه الوضعية أسوء من حالة للفقراء،فإذا كان هناك لامبالاة للفساد من رأس هرم السلطة أو ما يسمى بالقيادة السياسية،فان هذا بالضرورة سوف ينعكس سلبيا على الفقراء،الذين سوف يكونوا ولى ضحايا الفساد،فالدولة التي تعاني من الفساد المستوطن قد تكون بالغة القسوة تجاه اشد الفقراء ممن لا تتوفر لهم الموارد لمنافسة أولئك الراغبين في دفع الرشاوى (سمير التنير،صفحة23)

الأسباب الاجتماعية:

يجمع علماء الاجتماع والإدارة على إن الأجهزة الإدارية لا تعمل في فراغ وان للبيئة الخارجية المحيطة بها تأثير مباشر على سلوك العاملين فيها.وقد تساهم العوامل الاجتماعية في خلق بيئة تكون من الأرجح إن يسفر توافر الربع فيها عن سلوك تكسبي فعندما تقوى الروابط الاجتماعية بين أفراد الطائفة الواحدة أو القبيلة في المجتمع، يميل المسؤولون الحكوميون لتفضيل أقاربهم وأصدقائهم، ويتم التوظيف حسب الانتماءات العشائرية و الإقليمية والطائفية في المناصب العليا، التي يستطيعون من خلالها تحقيق المكاسب الخاصة والمزايا غير المشروعة، مما يؤدي إلى زيادة الفساد في المجتمع عموما اغرق النقاش الأكاديمي في بحث وشرح أسباب الفساد منذ سبعينات القرن الماضي وقام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، باستخدام وتوسيع معادلة مؤثرة جدا في هذا المجال، ولو إنها لم تسلم من النقد،حيث تعبر على الفساد كما يلي:

الفساد=(الاحتكار+الاستنساب) –(المسائلة +النزاهة+الشفافية)، وهي تحلل النظم بالنسبة إلى مدى تعرضها للفساد وبغض النظر عما إذا كان الفساد ينتشر في القطاع الخاص أو القطاع العام،فان المنافسة تبقى أكثر مناعة أمام الفساد من الاحتكار(وارث محمد–2013–صفحة89)

المطلب الثالث:أنواع الفساد وأثاره

1. أنواع الفساد:

أ–الفساد وفقا للمجال الذي ينشط فيه

ويمكن تصنيفه وفق هذا المعيار إلى:

الفساد الإداري: يقصد به الخروج على النظم الإدارية السائدة لتحقيق مكاسب خاصة للموظف كاستغلال معدات وأدوات العمل لغير المصلحة العامة.

الفساد السياسي:فيقصد به استغلال النفوذ السياسي لشخص أو حزب لتحقيق مكاسب سياسية مثل تزوير الانتخابات للبقاء في السلطة، أو تفضيل البعض لانتماءاتهم السياسية وتعيينهم في المناصب.

الفساد الاقتصادي: فيحدث عندما يكون هناك تلاعب بالقوانين الحاكمة للنشاط الاقتصادي في الدولة لتحقيق مكاسب لشخص أو فئة معينة من الأشخاص مثل التلاعب في البورصة والاحتكارات الاقتصادية.

الفساد المالي: فيقصد به التهرب من الضمانات التي تحكم القطاع المالي كمنح القروض بدون ضمانات، وتهريب الأموال خارج الدولة وغيرها.

الفساد الأخلاقي: والذي يتمثل في الخروج على القيم الدينية والأخلاقية السائدة في المجتمع.

الفساد التشريعي: فيحدث عندما تستغل السلطة التشريعية لإصدار قوانين تخدم مصالح معينة لأشخاص معنيين أو فئات معينة على حساب الصالح العام(هشام مصطفى محمد سالم الجميل-2014-صفحة539-540)

ب- الفساد وفق الحجم

يمكن تصنيف الفساد إلى:

الفساد الكبير:

فالفساد الكبير حسب رأي بعض المختصين هو ذلك النوع من ممارسة الفساد الذي يجري على أعلى مستويات في الإدارة والسلطة أي الحكومة ويرتبط بصفقات مالية كبيرة وتجاوزات للقوانين و النظم.

الفساد الصغير:

يرتبط بسلوكيات صغار الموظفين والسؤالين مع صغر حجم المبالغ المالية المتداولة كالرشاوى والمزايا والأعمال المطلوبة في المقابل تكون قليلة الأهمية مثل الوساطة في التوظيف وسرعة انجاز الأعمال ومنح الرخص(بودهان موسى-2009-صفحة12)

ت- الفساد حسب المستوى الوظيفي

يذهب أصحاب هذا التصنيف إلى التفرقة بين مستويات الفساد بمدى انتشاره ألزماني والمكاني فقسموا الفساد إلى:(أمنصوران سهلية-2006/2005-صفحة 42)

الفساد العرضي :وهو تعبير عن سلوك شخصي أكثر مما هو نظام عام في المؤسسة مثل المحسوبية أو سرقة الأدوات المكتبية أو بعض المبالغ البسيطة

الفساد المنتظم :

وهو الفساد الذي ينتشر زمانيا ومكانيا ويتوسع نطاقه فيصبح ظاهرة تمس المجتمع بكل طبقاته، قطاعاته ومؤسساته ،مما يؤثر على سلوك الأفراد وثقافة المؤسسات باعتبارها خلية اجتماعية تتكون من أفراد فاسدين ومن ملامحه:

- التجسد في بيئات ثقافية واجتماعية معينة.
- يميل إلى أن يكون احتكاري.
- انه فساد منظم ويصعب تجنبه.

الفساد الشامل: وهو الذي يتشكل عندما تصبح المناصب الحكومية من الأصول ويتوسع الطلب عليها،ولذلك تنشأ سوق نشطة لمناصب الدولة التي تدر إيرادا جانبيا على شكل رشاوي ومكافآت مرتفعة.

2.آثار الفساد:

مما لاشك إن للفساد أثارا سلبية ومدمرة على كافة القطاعات والأصعدة الاقتصادية والاجتماعية و السياسية، إذ إن هذه الظاهرة تمس الجميع.(د-سعيدي يحيى -2009-صفحة 189)

الآثار الاقتصادية للفساد:

تظهر أغلب الدراسات أن لم تكن كلها-بان للفساد اثر سلبي كبير على أداء القطاعات الاقتصادية حيث تجمع المؤسسات المحلية والدولية على اعتبارها العقبة الرئيسية أمام الإصلاح والتنمية ولاستثمار الصحيح.فالفساد يضعف النمو الاقتصادي عن طريق تأثيره على استقرار وملائمة المناخ الاستثمار ويزيد من تكلفة المشاريع ويهدد نقل التقنية، كما يضعف الأثر الايجابي لحوافز الاستثمار بالنسبة للمشاريع المحلية والأجنبية وخاصة عندما تطلب الرشاوي من أصحاب المشاريع لتسهيل قبول مشاريعهم، في هذه الحالة يمكن اعتبار الفساد كضريبة معيقة للاستثمار ومع ازدياد الفساد يقوم المستثمرون بإضافة المدفوعات الناجمة عن الرشاوي و والعمولات إلى التكاليف، مما يرفع التكلفة الإجمالية للمشروع ويخفض العائد على الاستثمار. كما أن الفساد يؤثر على روح المبادرة والابتكار مما يؤدي إلى هروب رؤوس الأموال إلى الخارج نظرا لغياب التنافس الشريف مما يؤدي إلى بدوره إلى ضعف علم توفير فرص العمل ويوسع ظاهرة البطالة والفقر، كما يؤدي إلى امتناع الدول الأجنبية عن تقديم المساعدات للدول التي ينشر فيها الفساد.

بالإضافة إلى ذلك فان انتشار ظاهرة الفساد تؤدي إلى هجرة أصحاب الأموال إلى خارج الدولة وكذلك الكفاءات الاقتصادية لعدم الاهتمام بهم بسبب المحسوبية والواسطة في التوظيف في المناصب العامة.

الآثار السياسية للفساد:

يمكن تلخيص الآثار السياسية للفساد في النقط التالية :

-يؤثر الفساد سلبا على النظام السياسي ويضعف بنيته الديمقراطية، ويؤدي إلى ضياع حقوق المواطنين خاصة حقهم في الحصول على الخدمات العامة والحريات والحقوق السياسية وفي مقدمتها حق المساواة وتكافؤ الفرص وحرية الوصول إلى المعلومات وحرية الإعلام.

-يؤدي الفساد إلى تعليم المواطنتين عدم الصدق في الانتماء السياسي أي "التظاهر بالولاء لجهة سياسية ما أو حزب معين من اجل الحصول على مصالح أو منافع خاصة" ودون قناعة تامة بالبرنامج السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي ينادي به هذا الحزب.

-يؤدي الفساد إلى ضعف المؤسسات العامة ومؤسسات المجتمع المدني ويعزز دور المؤسسات التقليدية ، وهو ما يحول دون وجود حياة ديمقراطية.

-يسيء الفساد إلى سمعة الدولة بين الدول الأخرى ، ويؤثر ذلك على علاقتها الخارجية ومشاركتها في القضايا العالمية.

الآثار الاجتماعية للفساد:

يؤدي الفساد إلى خلخلة القيم الأخلاقية والى الإحباط وانتشار اللامبالاة والسلبيات بين أفراد المجتمع وبروز التعصب وتطرف الآراء وانتشار الجريمة كرد فعل لانهيار القيم وعدم تكافؤ الفرص كما يؤدي الفساد إلى عدم المهنية وفقدان قيم العمل والتقبل النفسي لفكرة التفريط في معايير أداء الواجب الوظيفي والرقابي وتراجع الاهتمام بالحق العام والشعور بالظلم لدى غالبية مما يؤدي إلى احتقان اجتماعي انتشار الحقد بين شرائح المجتمع وانتشار الفقر وزيادة حجم المجموعات المهشمة والمتضررة وبشكل النساء والأطفال والشباب.(د- سعيدي يحي-2009-صفحة190)

المطلب الرابع: آليات المكافحة على الفساد:

يعد الفساد من المشاكل التي احتلت اهتماما واسعا وأولوية كبيرة في سياسة معظم الدول خاصة الدول النامية منها وذلك لما سببه الفساد لها من دمار اقتصادي واجتماعي ومازال يؤثر في اقتصاديات هذه الدول ومن ثم فقد بادرت عدة منظمات دولية مثل البنك الدولي ووكالة الولايات المتحدة للإنماء الدولي ومؤسسة التعاون الفرنسي وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية ،ومنظمة الشفافية الدولية إلى تنظيم الدورات والبرامج التي تهتم بموضوع الفساد و كيفية معالجته، وفي الوقت نفسه سعت العديد من حكومات الدول النامية تحت ضغط الانتفاضات الشعبية إلى شن حملات موسعة ضد الفساد الذي هدد استقرارها الأمني والسياسي والاقتصادي، وإذا كانت الاقتصاديات المختلفة تحارب الفساد وتحد من أثاره السيئة، فان للإسلام منهجه المتميز ونظامه الذي لا يوجد له نظير في محاربة الفساد، وذلك لأنه الدين الذي ارتضاه الله للناس ، وجعل إتباعه خير امة أخرجت للناس تأمر بالمعروف وتنهى عن لمنكر، ومن هنا فسوف أتناول منهج كلا من الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي في وضع الآليات المناسبة ،التي يستطيع من خلالها مكافحة الفساد ، ومواجهة المفسدين أيا كانوا وذلك لمواجهة هذه الظاهرة التي انتشرت في العالم كله.

وفي إطار هذه المواجهة أتناول بعض الآليات على النحو التالي:

1. غرس مراقبة الله تعالى والخوف منه وتنمية القيم الإسلامية في أفراد المجتمع أي الرقابة الذاتية:

لاشك أن للعقيدة تأثير كبير على نظام الذي يعتنقه المجتمع، وليمكن فصل أي نظام اجتماعي أو اقتصادي أو سياسي عن عقيدته ، وبما أن النظام الاقتصادي الإسلامي قد جعل العقيدة الإسلامية هي مصدره الأساسي التي يستقي منها قيمه وقواعده وخصائصه، ومن خلالها يحقق أهدافه الاقتصادية والاجتماعية، وبها يسمو النظام الإسلامي بأفراده ،وينمي فيهم مراقبة الله تعالى في السر والعلن والخوف من عقابه ،وهو ما نطلق عليه الرقابة الذاتية للفرد التي لم تستطيع كافة النظم الوضعية إن تطبقها ،عن الإحساس وشعور يتبع من داخل الفرد ويردعه عن ارتكاب أي شيء فيه مفسدة للمجتمع،قال الله تعالى { ما يلفظ من قول إلا لديه رقيب عتيد}(سورة ق:الآية رقم18) وقال تعالى{قل إن تخفوا ما في صدوركم أو تبدوه يعلمه الله}(سورة آل عمران:الآية رقم29)

إن تلك الرقابة هي التي تزرع في الإنسان المسلم الشعور بالمسؤولية عن جميع الأعمال التي يؤديها، وان الله سيحاسبه عليها، قال تعالى{ فوربك لنسئ لنهم أجمعين ،عما كان يعملون}(سورة الحجر :الآيتان 92-93)
ويعد تولي الوظائف من أعظم الأمانات والمسؤوليات التي يجب على المسلم أن يحافظ عليها ويعطيها حقها ،ويراقب الله تعالى فيها، وهو ما طبقه الحكام في حفاظهم على أموال المسلمين ومنع التعدي عليها ،ومحاسبة من يفرط فيها.

2.نشر الوعي العاملين أفراد المجتمع بمخاطر الفساد وضرورة مكافحته:

بعد إيقاظ الضمائر في نفوس المفسدين وتنشيط الرقابة الذاتية تأتي الخطوة الثانية في مواجهة الفساد وهي توعية الأفراد بخطورة الآثار السيئة التي يولدها الفساد على المجتمع وعلى الاقتصاد، وتبدأ هذه التوعية بمحاسبة الأفراد لأنفسهم ومراجعتها ثم توعية المحيطين بهم بذلك، إن الأسرة هي النواة الأولى لتنشئة الفرد فعندما يغرس في نفس الفرد الأخلاق الحميدة والفاضلة، فان هذا يساعده على نبذ الفساد وممارسته ،ثم بعد ذلك يأتي دور المؤسسات التعليمية المختلفة التي تربي الفرد على أن الفساد جريمة كبرى وان من يفعلها فانه يتسبب في إلحاق الضرر بنفسه وبأسرته وبمجتمعه، يأتي هذا من خلال تضمين المناهج التربوية موضوعات تسهم في نشر ثقافة النزاهة وحفظ المال العام ،بل يرى بعض الباحثين أهمية تدريس مادة قانون مكافحة الفساد في الجامعات كمتطلب إجباري لجميع التخصصات، لان الفساد آفة تنتشر في جميع المجالات وعماد مكافحتها هم هؤلاء الطلبة الذين سيكونون في المستقبل متخذي القرارات.

الحرص على اختيار ذوي الكفاءات لشغل الوظائف العامة والخاصة:

إن من أهم خطوات محاربة الفساد هو العمل على تولية الوظائف العامة أو الخاصة لمن تتوفر فيهم صفات معينة تحملهم على أداء الأعمال المنوطة بهم بكل حيدة وإتقان بعيدا عن الفساد والمفسدين وتشترط اغلب النظم الوضعية فيمن يتولون الوظيفة العامة شروطا تمثل اغلبها في ضمان الولاء للدولة والكفاءة للشخص الذي يستول هذه الوظيفة ومن هذه الشروط بان الشخص لابد إن يكون متمتعا بجنسية الدولة التي ستوليه الوظيفة وان يكون متمتعا بجميع بحقوقه المدنية،كما يشترط أن يكون حسن السيرة والسلوك، إضافة انه لايكون قد حكم عليه بعقوبة جنائية أو في جناية أو جنحة مخلة بالشرف، وإلا يكون قد فصل من الخدمة بقرار تأديبي نهائي ، وان يكون لائقا صحيا ،وان يبلغ سنا معينة غالبا ما تكون ثماني عشرة سنة ،إضافة إلى استيفاءه للشروط اللازم توافرها فيمن سيشتغل الوظيفة ومن الملاحظة أن هذه الشروط تتمثل في ضمان أداء الوظيفة والقيام بها على أكمل وجه، غير إنها لتبحث في شخصية الموظف وأمانته وقدرته على تحمل أعباء الوظيفة، إما النظام الإسلامي فكان من الشروط التي اشترطها في الموظف لتولي الوظيفة هو شرطي الأمانة والقوة، فلأمانة هي التي تحمل صاحبها على أداء عمله بإخلاص وإتقان، مع المحافظة على مايولي عليه (د-مصطفى محمد سالم الجميل-2014-صفحة588)

وهذا ما حرص عليه النظام الاقتصادي في الإسلام، قال تعالى حكاية عن نبي الله يوسف عليه السلام {قال اجعلني على خزائن الأرض إني حفيظ عليم }(سورة يوسف من الآية رقم 55).

3. العدل في توزيع الرواتب والمستحقات (المساواة بين الأجر والإنتاجية):

كفل المشروع في التشريعات الوضعية بمجموعة من الحقوق حددها في القوانين واللوائح المختلفة ،ومن هذه الحقوق ضمان حصول الموظف على دخل يوفر له معيشة كريمة، وهو مايعرف في القانون الإداري بحق الموظف في تقاضي الراتب وملحقاته.

يقصد بالراتب مبلغ مالي يتقاضاه الموظف شهريا نظير القيام بمهام وظيفته،كما يلحق به كافة المزايا المالية الأخرى كالراتب الإضافي وبدل السفر وبدل السكن وغيره من البدلات الأخرى ،إضافة إلى العلاوات التي يحصل عليها كالعلاوة الدورية التي يستحقها سنويا،والعلاوة التشجيعية التي يأخذها الموظف المجتهد لتحفيز الموظفين على بذل الجهد في أداء العمل المنوط به ، والهدف من تامين الناحية المالية للموظف هو تفرغ الموظف لأداء واجبات وظيفته حتى لا يبحث عن أي دخل آخر، ولكن من الملاحظ إن المشروع الوضعي عندما قرر الراتب للموظف لم ينظر إلى حالته المعيشية أو الاقتصادية أو ظروفه العائلية، مما جعل بعض الموظفين من أصحاب القلوب الضعيفة الذين لا يكفيهم الراتب يبحثون عن بديل أخر يلبي حاجاتهم الكثيرة، فاخذوا الرشاوى ولجأو إلى الفساد.

كما أكد العلماء على ضرورة إعطاء العاملين ما يكفيهم، ويكفي أسرهم ومن بعولهم ذلك العامل مع الوضع في الاعتبار أهمية النظر إلى مستوى الأسعار من حيث الارتفاع والانخفاض والحالة الاقتصادية للدولة، وكان عمر بن عبد العزيز –رضي الله عنه– يعطي عماله كفايتهم وزيادة ،فقد كان يرزق العامل مائة دينار في الشهر ومائتي دينار في الشهر، وأكثر من ذلك (د–مازن ليلو راضي–صفحة136/135)، وذكر الإمام الشافعي حينما تحدث عن توزيع خمس الغنيمة والفيء ذلك بقوله " وينبغي للإمام أن يحصي جميع ما في البلدان من المقاتلة ، وهم من قد احتلم أو قد استكمل خمس عشر من الرجال..... ثم يعطي في كل عام عطاءهم ، والذرية مايكفيهم لسننهم، من كسوتهم ونفقتهم ، طعاما أو قيمته دراهم ودنانير .

4. تفعيل دور الأجهزة الرقابية والتنظيمية:

تلعب الأجهزة الرقابية دورا مهما في مكافحة الفساد والضرب بيد من حديد على يد المفسدين ومعاونيهم، فإذا كانت مهمة هذه الأجهزة المحافظة على المال العام، والارتقاء بأداء الجهاز الحكومي،فان هذا يتطلب أن تعمل هذه الأجهزة على تحقيق الإصلاح الإداري والمالي، والقضاء على مظاهر الفساد المختلفة، وتطوير السياسات الإدارية، نظرا لأهمية وجود هذه الأجهزة فقد نصت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام 2003م، في المادة 36، على تشجيع الدول المصادقة على اتفاقية إلى إنشاء هيئة متخصصة في مكافحة الفساد تتمتع بالاستقلالية وفقا للنظام القانوني للدولة ،تقوم بدور فاعل ومتخصص في مكافحة الفساد في الدولة دون الخضوع لأي تأثير كان ،وتوفير كافة الإمكانات البشرية والمادية والدعم اللازم لضمان قيامها بمهامها على الوجه المطلوب ،بل ومنح هذه الأجهزة والهيئات استقلالية كاملة عن السلطة التنفيذية حتى تتمكن من ممارسة دورها على أتم وجه ، وتزويد هؤلاء الأشخاص أو موظفي تلك الهيئة أو الهيئات ما يلزمهم من التدريب والموارد المالية لأداء مهامهم .

أما في النظام الاقتصادي الإسلامي فقد نص على إن من يؤدي عملا لابد وان يحاسب ويسال عنه ، فلا يكفي أن يدقق الإمام في اختيار ذوو العلم والأمانة والكفاءة للقيام بالإعمال، وإنما لابد إن يراقبهم أثناء تأديتهم لإعمالهم، أيا كانت هذه الرقابة داخلية أو خارجية، لان هذه الرقابة تحمي المال، وتضمن سلامة تحصيله وأنفاقه، وتعتصم العاملين من مخاطر العبث فيه وتحد من الفساد وانتشاره في المجتمع.(عبد القوي بن لطف الله،سنة 2013م،صفحة79)

5. الملاحقة التشريعية والقضائية للفساد:

أن مكافحة الفساد بوجه عام حسب التقارير المختلفة الواردة من الأمم المتحدة تقرير التنمية البشرية، تقرير البنك الدول، منظمة الشفافية الدولية تؤكد جميعها آليتين أساسيتين لمواجهة الفساد:

أولهما: الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية.

ثانيهما: استقلال القضاء وفعاليته.

إن مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث في الدولة {التشريعية والتنفيذية والقضائية} وفق قواعد ومبادئ دستورية واضحة ومحددة يعمل على تحقيق وضبط التوازن بين هذه السلطات ، بحيث لتطغى أحداها على الأخرى، ولا تنازع الواجدة اختصاص الأخرى ، وهو مبدأ الذي يحقق كفاءة وفعالية جهود مكافحة الفساد فالسلطة التشريعية في الحكم الديمقراطي هي عين الرقيب التي لتخفى عليها خافية مما تقوم به السلطة التنفيذية وما تتخذه من قرارات ،وكلما حادت السلطة التنفيذية عن جادة الطريق محاولة القيام بإعمال فساد أو التستر عليها كانت السلطة التشريعية المنتخبة تمثل ضمير الشعب الذي يقف بالمرصاد لهذه المحاولات، ولذا يلزم أن تقوم الدول بسن التشريعات والقوانين المختلفة التي تسهم بشكل كبير في مكافحة الفساد والحد من انتشاره، ولكي تقوم هذه التشريعات بدورها في مكافحة الفساد، فان الضرورة تحتم وضع تشريعات واضحة ومحددة تختص بمكافحة الفساد وتعمل على تجفيف منابعه، إضافة إلى ضرورة تقييم التشريعات الموجودة وتحديد مدى فعاليتها ومواكبتها للاتفاقيات والمعاهدات الدولية ذات العلاقة ، وكذا إزالة التضارب والغموض والثغرات التي قد تشوب بعض هذه التشريعات والقوانين .

ومن أدوات السيطرة على الفساد (روبرت كليتجارد–صفحة 129–صفحة131)

أ–اختيار الموظفين لاستقامتهم وكفاءتهم من خلال:

–استبعاد غير الشرفاء.

–اعتماد ضمانات تقدمها جهات خارجية عن الموظفين المختارين (مكاتب تشغيل، نقابات).

ب– **نظام المكافآت والعقوبات:**

–تغير نظام المكافآت: برفع الأجور والرواتب للحد من الحاجة للدخل الفاسد، ومنح مكافآت للأعمال الخاصة التي يقوم الموظف بها للسيطرة غلى الفساد.

–استخدام مكافآت غير نقدية مثل: النقل التدريب السفر.....

–معاقبة السلوك الفاسد:يرفع درجات العقوبة الرسمية، وزيادة سلطة الرئيس على العقوبة تدريجيا وفقا للدرجة الردع المطلوبة.

-استخدام العقوبات غير النقدية: مثل:التشهير حجب الثقة، و فقدان المكانة المهنية.

ت- **جمع المعلومات وتحليلها من خلال :**

-تحسين أنظمة التدقيق وإدارة المعلومات، وذلك بتقديم الدليل مباشرة على حدوث الفساد، ووضع تقديرات لمدى قابلية المؤسسة للفساد، ودعم وكلاء المعلومات وتعزيزها بحيث يستطيعون الإبلاغ مباشرة عن النشاطات غير المشروعة.

-الاستعانة بالمعلومات الخارجية كوسائل الإعلام والبنوك.

-استخدام المعلومات التي يقدمها الجمهور والزبائن المتعاملون.

أ- **إعادة بناء العلاقة بين الرئيس والموظف والمتعامل من خلال:**

-المنافسة في تقديم الخدمات للمتعامل.

-خفض قدرة الموظف على التصرف والتحكم وذلك من خلال تحديد الأهداف والإجراءات بدقة وجعل الوكلاء يعملون كفريق واحد،وخضوعهم لمراجعات هرمية،وتقسيم القرارات الكبيرة إلى مهام أو قرارات جزئية و تدريجية.

ب- **أحداث تغيير في الميول والمواقف تجاه الفساد من خلال:**

-استخدام التدريب المستمر.

-استخدام البرامج التربوية وضرب المثل الأعلى.

-العمل على نشر القانون الأخلاقي.

-إدخال التغيرات على القافلة المؤسساتية.(د-حسين أبو محمود-2002-صفحة461)

وفي الأخير يبقى لكل بلد تجربته في مكافحة الفساد،نظرا لتباين أسبابه واتساع حجمه واختلاف مستوياته، وكما ماذكرناه هو إلا آليات عامة في مكافحة ظاهرة الفساد ،كما يرى احد الباحثين إن مكافحة الفساد يستلزم تضافر جميع الجهود من الدول ومن الهيئات الحكومية والمنظمات غير الحكومية للقضاء على هذه الظاهرة المفسدة للحياة.

المبحث الثاني:مفاهيم حول التطور المالي:

المطلب الأول:مفهوم التطور المالي

يعتبر التطور المالي من المواضيع الشائكة التي تحتاج إلى دراسات معمقة من قبل رواد الاقتصاد وذلك كون هذا المتغير يعد المدخل الرئيسي للقضاء على العديد من المشكلات الاقتصادية.

-إن للتطور المالي مفهوم متعدد الأبعاد وليس من السهل إيجاد تعريف واحد محدد له وقد اكتسب قيمة أكبر مع مرور الوقت، ففي سنة 1973 عرفه Shaw على أنه تراكم للأصول المالية بوتيرة أسرع تطور النظام المالي كأداة هامة وفعالة في التمويل وزيادة النمو الاقتصادي من تراكم الأصول غير المالية.

-و في سنة 2005 عرف Levin التطور المالي على أنه: " عملية تقوم عن طريقها الأسواق المالية الأدوات والوساطة المالية بتحسين معالجة المعلومة، تنفيذ العقود وإنجاز الصفقات، مما يسمح للنظام المالي بممارسة

وظائفه المالية بكفاءة. أما اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا التابعة للأمم المتحدة عرفته في نفس السنة بأنه: "عملية تتجسد في تحقيق تحسينات كمية ونوعية في تقديم خدمات مالية بشكل كفء .

-وقدم kpodar2006 في أطروحته تعريفا اسأله من DFID حيث اعتبر أن النظام المالي يتطور عندما ينتج تراكم للأصول المالية، تنوع الأدوات والأجهزة المالية تحسين الفعالية والمنافسة في القطاع المالي وزيادة اعتماد الأفراد على الخدمات المالية."

-وعرفه MVOGO في أطروحته على أنه: عملية متعددة الأبعاد يتمتع من خلالها النظام المالي بالسهولة العمق الفعالية ،المرودية الاستقرار الجودة المؤسساتية، ويقدم للأعوان الاقتصاديين تنوع كبير في المؤسسات والأدوات كما يستقبل التدفقات الرأسمالية والأجنبية.(احمد مير،2020،صفحة313/312)

-من هنا يمكن القول أن التطور العالي هو عبارة عن تعزيز نطاق الخدمات المالية المواجهة للاحتياجات. الوحدات الاقتصادية بشكل كف ولعل مما يساهم على دعم وتيرة النمو الاقتصادي، وبالتالي والتطور المالي مفهوم متعدد الأوجه لا يقتصر المجاميع التقنية فقط و إنما يتعداها ليشمل التعليم والرقابية ودرجة التنافس وتنويع الأسواق والأدوات المالية التي تكون الهيكل المالي للاقتصاد.(بوعباية دعاء،2020/2019،صفحة37)

المطلب الثاني: دعائم التطور المالي

تعرف بالدعائم السبع The Seven Pillars للتنمية المالية وتتمثل في:

- محور العوامل السياسات والمؤسسات وتتمثل أساسا في ثلاثة دعائم هي المناخ المؤسساتي، مناخ الأعمال، الاستقرار المالي.
- محور الوساطة و فيه ثلاث دعائم هي البنوك المؤسسات المالية الأخرى والسوق المالي.
- محور وفرة التمويل وسهولة الحصول على الخدمات المالية.

يمكن توضيح هذه الدعائم من خلال الشكل الموالي والذي يظهر أهم محاور التطور المالي:

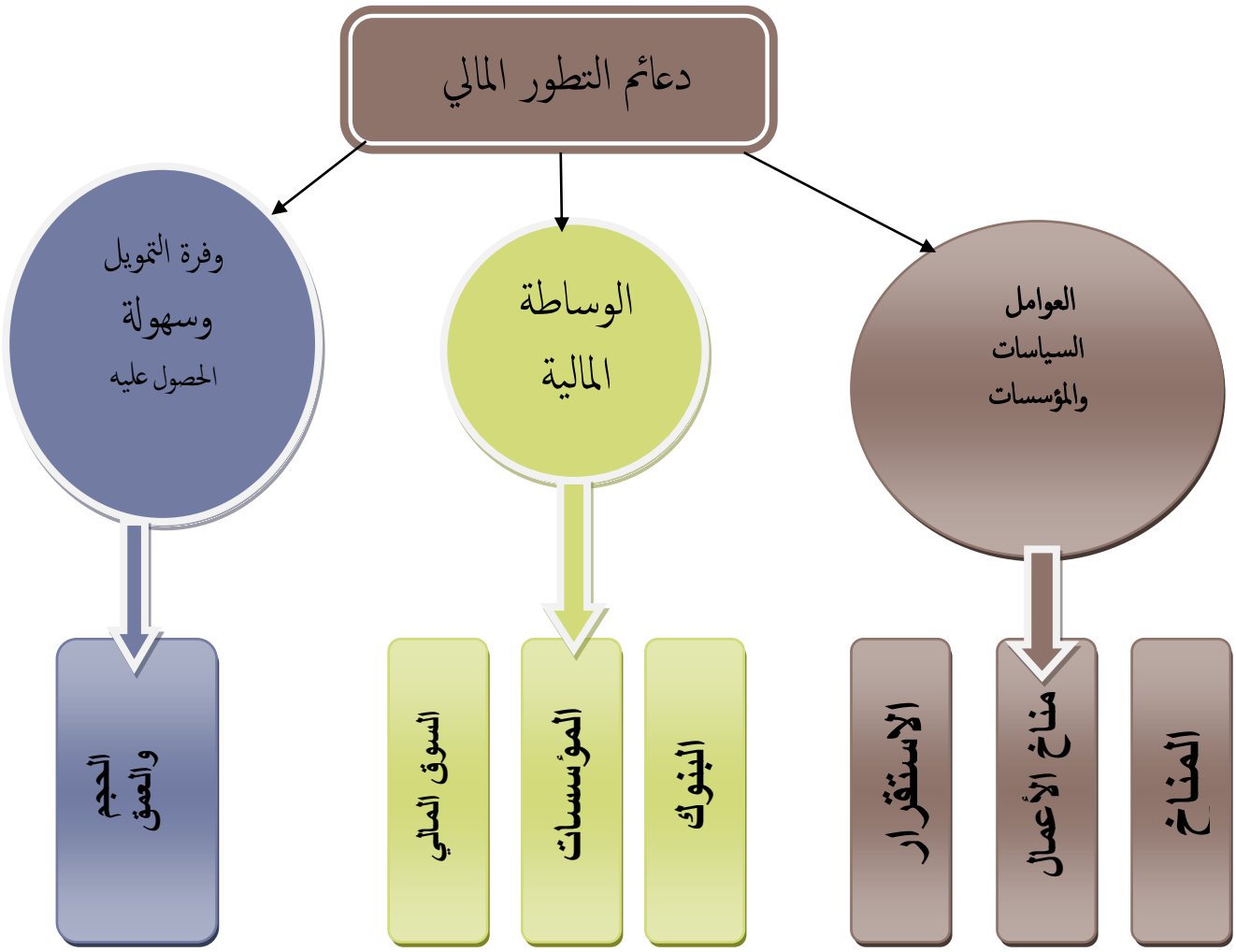

الشكل1: دعائم التطور المالي

المصدر: المنتدى الاقتصاد العالمي، (2012) تقرير التنمية المالية 2012، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، ص5.

أ. **العوامل السياسات والمؤسسات:** يعتبر المحور الأول للتطور المالي وهنا نجد أن لـ: المناخ المؤسساتي سواء المؤسسات الشكلية وغير الشكلية، مناخ الأعمال ومستوى الاستقرار المالي دور كبير في تفعيل النظام المالي وإحداث تنمية مالية في الاقتصاد.

أ.1. المناخ المؤسساتي:

يتمثل في جميع القوانين والتنظيمات والقواعد التي تحكم عملية تسيير النظام المالي والتي تساهم في تطوير الوسطاء، السوق المالي والخدمات المالية. (Huang y، 2010)

تركز النظريات الاقتصادية الحديثة على قوة المؤسسات في التقليل من تكاليف المعلومات والمعاملات وأثر ذلك على النشاط الاقتصادي، فمن خلال المؤسسات القانونية مثلا يتم حماية حقوق المساهمين والمستثمرين وبالتالي رفع درجة الثقة في الاقتصاد على هذا الأساس نجد أن:

- وجود درجة أعلى من التنظيم الإشراف والرقابة على النظام المالي سوف يعمل على إحداث عمق مالي وزيادة فعالية الوسطاء في التقليل من تكاليف المعلومات والمعاملات.
- كذلك وجود مؤسسات قانونية إضافة إلى أعراف وقواعد السلوك التي تعمل على حماية حقوق المستثمرين والمدخرين وتنفيذ العقود والاتفاقيات العامة دعامة أساسية للتطور المالي.
- أهمية الإصلاحات والمضي فيها ودعم المناخ القانوني وحماية أكثر للمستثمرين وحاملي الأسهم من شأنه تدعيم المناخ المؤسساتي
- أهمية التحرير المالي ودرجة الانفتاح المالي في إحداث عمق مالي في الاقتصاد.

أ.2. مناخ الأعمال:

طبعا يلعب مناخ الأعمال دورا أساسيا في رفع مستوى الثقة في الاقتصاد وتشجيع الاستثمار سواء المحلي أو الأجنبي، فهو المرآة العاكسة لمستقبل نجاع الأعمال و زيادتها ويتضمن:

- وفرة رأس المال البشري يعمل على رفع كفاءة الخدمات المالية.
- وفرة رأس المال المادي المتمثل أساسا في الوسائل التكنولوجية.
- الاستثمار في قطاع المعلومات والاتصال لما له من آثار إيجابية على الأعمال ومستوى تكلفة إنجاز الخدمة، ارتفاع هذه الأخيرة يعرقل الوسطاء من التوسع ويعيق النمو الاقتصادي.
- الوضوح على مستوى الضرائب والتكاليف الخاصة بعمليات الوساطة المالية.

أ.3 الاستقرار المالي: هذا العامل مهم جدا في منع حدوث أزمة مالية والحد من أثارها السلبية على النمو:

- عدم وجود استقرار مالي أزمة مالية وبنكية يؤثر سلبا على النظام المالي ومن تم على مستوى التطور المالي، إضافة إلى تعرض المستثمرين والمدخرين إلى خسائر مالية كبيرة.
- الاستقرار المالي يسمح بالتحكم في ثلاث أنواع من الأزمات أزمة العملة، أزمة النظام البنكي وأزمة المديونية.

ب. الوسطاء والسوق المالي: يركز هذا المحور على أنواع الوسطاء العاملين في القطاع المالي وهو يتكون من ثلاثة دعائم متمثلة أساسا في: البنوك، المؤسسات المالية الأخرى والسوق المالي.

ب. 1 . البنوك:

طبعا هنا تلعب البنوك دورا هاما في النظام المالي (Bank based) وذلك من. كلما كان حجم النظام البنكي كبيرا كلما كان حجم الموارد المالية المعبئة والمحولة من المدخرين إلى المستثمرين معتبرة وأكثر كفاءة،

- فعالية النظام البنكي والتي تقاس بهيكل ملكية البنوك، حيث تعتبر البنوك العامة أقل فعالية من البنوك الخاصة في تخصيص القروض وتوجيه رأس المال للاستثمارات الأكثر، المردودية، كما أن نسبة ملكية الأجانب تعكس المناخ الاستثماري وحجم المنافسة في الاقتصاد.
- إن وجود نظام معلومات متطور يسمح بإظهار العمليات البنكية وزيادة درجة الإفصاح البنكي للمعلومات مما يؤدي إلى زيادة دور القطاع الخاص في عملية مراقبة القطاع البنكي

وتطوير الخدمات البنكية درجة التركز البنكي، حيث كلما كان النظام البنكي أكثر تركزا كلما كان أقل عرضة للأزمات المالية.

ب. 2. المؤسسات المالية الأخرى: أو الوسطاء الماليون غير البنكيين، فكما رأينا سابقا تعتبر هذه المؤسسات مكملة للبنوك لقيامها بعمليات السمسرة وصناعة السوق وعمليات التأمين و..... فمستوى تطورها سواء فيما يخص الحجم، النشاط والفعالية مؤشر على مستوى التطور المالي في الاقتصاد.

طبعا يتعاظم نشاط المؤسسات المالية في الأسواق المالية من خلال العمل على توجيه المدخرات إلى استثمارات طويلة الأجل، ولهذا نجد هذه المؤسسات تحتل مكانة هامة في الاقتصاديات المتقدمة. كما تقوم هذه المؤسسات بوظائفها في ثلاثة مجالات مهمة هي: عمليات العرض العام الدمج والامتلاك، التوريق.

كما يلعب قطاع التأمين دورا مهما في النشاط الاقتصادي وإحداث النمو، حيث بينت الدراسات التطبيقية قوة علاقة مستوى تطور قطاع التأمين والنمو الاقتصادي.

ب. 3. الأسواق المالية: حيث تعمل أسواق الأسهم والسندات وأسواق الخيارات على زيادة حجم الادخار والاستثمار كما ونوعا إضافة إلى الدور المهم في تسيير المخاطر وتنويعها مما يؤدي إلى زيادة ثقة المستثمرين وخاصة الأجانب في السوق المحلي.

ج. وفرة رأس المال: يتضمن هذا المحور حجم وعمق النظام المالي ودرجة وفرة رأس المال والخدمات المالية للأفراد والمؤسسات، أي مستوى الوصول واستعمال الخدمات المالية.

ج. 1. الحجم والعمق: إن مردود وإنتاج الوساطة يتضح من خلال قياس حجم وعمق النظام المالي مقارنة بحجم الناتج المحلي الخام. يؤكد الاقتصاديون على العلاقة الإيجابية بين حجم وعمق النظام المالي ومستوى عرض الخدمات المالية ومن تم حجم التأثير على النمو. فاتساع حجم النظام المالي يسمح بالاستفادة من اقتصاديات الحجم وبالتالي تخفيض تكاليف الوسطاء.

ج. 2. سهولة الوصول: للخدمات المالية وذلك دون تمييز ودون إقصاء، أي سهولة الحصول على تمويل المشاريع المخطط لها ويشمل ذلك امتلاك الأسهم والسندات من السوق المالي، استعمال القرض، التأمين...

كخلاصة لما سبق تخلص أن التطور المالي يتحدد في:

- **العوامل والسياسات والمؤسسات التي تعمل على:**

- تحسين المناخ المؤسساتي من خلال تحرير القطاع المالي، حوكمة النظام القانوني والتنظيمي وقوة إنفاذ العقود.
- تطوير مناخ الأعمال وهنا نجد كل من أهمية رأس المال البشري والمادي، البنية التحتية وتكلفة إنجاز الخدمة والضرائب، كلها عوامل محفزة له.
- تحقيق الاستقرار المالي من خلال تحقيق استقرار العملة واستقرار النظام البنكي.
- **البنوك، المؤسسات المالية الأخرى والأسواق المالية وذلك من خلال:**
- أهمية الخدمات المالية البنكية وحجم وفعالية البنوك ودور الإفصاح البنكي.
- المؤسسات المالية الأخرى وأهمية الخدمات التي تقدمها للاقتصاد الوطني مثل التوريق والتأمين.
- الأسواق المالية من خلال مستوى تطور سوق الأسهم والسندات وسوق الخيارات.
- **الحصول على التمويل والخدمات المالية، أي معدل الإتاحة المالية في الاقتصاد:**

إن مستوى التفاعل بين هذه العوامل والدعائم يحدد مستوى التطور المالي والنموذج التمويلي السائد في الاقتصاد، على هذا الأساس يعتبر مفهوم التطور المالي متعدد الأبعاد والجوانب تتدخل عوامل كثيرة في تحديده.

المطلب الثالث: مؤشرات التطور المالي

للتطور المالي جوانب مختلفة تتفاعل مع بعضها لضمان تنمية و تطوير النظام المالي، حيث نقول عن نظام مالي أنه متطور إذا توفرت فيه مجموعة من الشروط التي يمكن اختصارها فيما يلي: عمق النظام المالي، فعالية وكفاءة الوسطاء الماليين ضمان وصول (نفاذ) وحصول واستفادة جميع الأعوان الاقتصاديين من الخدمات المقدمة من قبل النظام المالي، وجود مؤسسات تدعم وتساعد على الأداء الجيد لهذا النظام، ربحية واستقرار المؤسسات والنظام ككل، تنوع وتكامل النظام المالي وقدرته على تقديم أنواع مختلفة من المؤسسات والأوراق المالية وبفترات زمنية مختلفة ولمختلف العملاء، وأخيرا انفتاح هذا النظام على العالم وسنحاول فيما يلي شرح هذه الأبعاد و تحديد مؤشرات قياسها.

1-عمق وحجم النظام المالي:

يشير العمق المالي إلى أهمية القطاع المالي في الاقتصاد وقدرته على توجيه الادخار لتمويل الفرص الاستثمارية المربحة.

وبالتالي يرتبط العمق المالي بجانبين متكاملين وهما التعميق المالي و التمويل.

ويشر العمق المالي إلى نسبة القطاع المالي إلى بقية الاقتصاد، ويستخدم غالبا من أجل قياس درجة النضج المالي للاقتصاد، حيث يفترض أنه كلما وصل بلد ما إلى مستوى تنمية أكبر كلما زاد احتفاظ الأعوان الاقتصاديين بجزء كبير من مدخراتهم على شكل أصول مالية.

أما التمويل فيرتبط بالموارد المقدمة من قبل القطاع المالي إلى الاقتصاد ككل، ويشمل جانبين تعبئة الموارد وتخصيصها. ويتم استخدام مجموعة من النسب لتحديد نسبة العمق المالي، حيث يفترض أنه كلما كانت هذه المؤشرات مرتفعة كلما كان العمق المالي ومساهمة القطاع المالي في التنمية أكبر. ومن بين المؤشرات التي تستخدم لقياس العمق المالي:

- مجموع الأصول المالية إلى GDP.
- الائتمان المخصص للقطاع الخاص نسبة إلى GDP
- معدل الادخار نسبة إلى GDP.
- ودائع النظام المالي نسبة إلى GDP.
- رسملة البورصة نسبة إلىGDP . (MVOGO, JEAN-PAUL، 2012)

2-تنوع وتكامل القطاع المالي:

يعكس تنوع القطاع المالي قدرة الأعوان الاقتصاديين على الحصول على أدوات مالية ومؤسسات مالية متنوعة قادرة على تلبية احتياجاتهم: (MVOGO, JEAN-PAUL، 2012)

التنوع المؤسساتي: هذا المفهوم يميز النظام المالي الذي تجري فيه الوساطة المالية من قبل مؤسسات مالية متنوعة، والتي قد تشمل البنوك، شركات الائتمان العقاري، وشركات القرض الايجاري، والمؤسسات المالية غير البنكية مثل شركات التأمين وصناديق التقاعد شركات السمسرة ومؤسسات رأس المال المخاطر.

تنوع الأدوات: والذي يعكس قدرة النظام المالي على توفير مجموعة متنوعة من الأدوات المالية لتلبية احتياجات الأعوان الاقتصاديين، حيث يمكن أن يتم تعبئة الادخار من خلال أدوات متنوعة مثل الودائع، السندات، الأسهم أذوات الخزينة وبالتالي يكون بإمكان الأعوان الاستعانة بأنواع مختلفة من المنتجات للحصول على التمويل استثمار مدخراتهم وكذا لتحوط ضد المخاطر (بوليصات التأمين، المشتقات المالية).

التنوع الزمني: يشير إلى إمكانية استفادة الأعوان الاقتصاديين من أنواع من التمويل والادخار تلبي احتياجاتهم من حيث تواريخ الاستحقاق، خاصة في الدول النامية حيث أن المؤسسات لا تملك إلا خيارات محدودة لتمويل استثماراتها طويلة الأجل.

ذلك أن النظام المالي يمول فقط النمو قصير و متوسط الأجل على حساب النمو طويل الأجل:

التنوع الوظيفي: حيث يمكن للأعوان الاقتصاديين الاستفادة من خمس وظائف متنوعة يقوم بها النظام المالي وهي:

- تسهيل تبادل السلع و الخدمات.
- تعبئة و جمع المدخرات .
- توفير المعلومات حول الاستثمارات الممكنة و تخصيص الادخار.

- تقسيم ، تنويع و تسيير المخاطر .

تنوع العملاء :

يقيس هذا المفهوم قدرة النظام المالي على تقديم خدمات ذات جودة عالية لجميع العملاء المحتملين سواء كانوا مؤسسات صغيرة متوسطة أو كبيرة أو عائلات (أكثر أو أقل فقرا).

3-ربحية و استقرار النظام المالي:

استقرار النظام المالي لا يشير فقط إلى السلامة المالية للمؤسسات المالية وإنما أيضا إلى قدرتها على الصمود بعد التعرض للصدمات الاقتصادية الكلية. وترتبط مردودية النظام المالي ارتباطا وثيقا مع الاستقرار لأنها تحدد وجود رؤوس الأموال الخاصة التي تمكن من التعامل مع الصدمات.

ويمكن استعمال العديد من المؤشرات لتحديد المردودية هامش الوساطة مستوى العمولات، النتيجة الإجمالية للاستغلال العائد على حقوق الملكية ROE و العائد على الأصول ROA.

أما بالنسبة للاستقرار فبالرغم من صعوبة قياس الأداء الكلي للأنظمة المالية من ناحية الاستقرار نتيجة عدم تجانس المعايير التنظيمية إلا أنه يمكن استخدام مؤشرات مختلفة مثل: احترام النسب القانونية لرأس المال الخاص (Cook, Macdonough)، مراقبة نسب تقسيم المخاطر ، نسب ديون العائلات و الشركات . (JEAN-PAUL ،MVOGO.2012. pp 86/87)

تعكس الفعالية قدرة النظام المالي على تقديم منتجات وخدمات ذات جودة عالية وبأقل تكلفة، أي بأقل استهلاك ممكن للموارد وبالتالي هنا يجب الموازنة بين الاقتطاعات العمولات هامش الوساطة التي تتم من قبل مختلف الوسطاء الماليين من أجل تنفيذ المعاملات المالية والآجال المرتبط بالوساطة المالية والتكاليف التي تتكبدها (هامش الاستغلال). (MVOGO.2012.pp 87 ، JEAN-PAUL)

حيث كلما زاد هامش الوساطة فهذا يعكس قدرة المؤسسات المالية على توليد ربحية عالية على عمليات الإقراض من خلال جمع الموارد بأقل التكاليف و إقراضها بمعدلات مرتفعة نسبيا. كما يعتبر تركز البنوك كمؤشر لقياس درجة المنافسة و التي ترتبط بدورها بالفعالية.

4-إمكانية النفاد (الوصول إلى الخدمات المالية):

تشير إلى قدرة مختلف فئات الأعوان الاقتصاديين (بغض النظر عن مكان إقامتهم، مستوى معيشتهم، مستوى الدخل بالنسبة للعائلات والحجم بالنسبة للشركات) على الوصول والحصول على خدمات مالية ذات جودة عالية. إذ توجد مجموعة من العوامل التي قد تمنع وصول العائلات للخدمات المالية أهمها: التكاليف المالية العالية نسبة إلى دخل العائلات البعد الجغرافي والإجراءات المعقدة للحصول على الائتمان والتي قد تؤدي

إلى إقصاء هذه العائلات من الاستفادة من تطور النظام المالي. (MVOGO,2012 .pp88، JEAN-PAUL)

5-مؤسسات الدعم أو المؤسسات المساعدة:

يشير هذا المفهوم إلى وجود قواعد ومنظمات تسمح بتسوية العقود المالية، هذه المؤسسات الداعمة قد تكون داخلة في النظام المالي مثل (وكالات) التصنيف الائتماني مركزية الميزانيات البنوك المركزية، وكالة حماية المنافسة، سلطات السوق المالي وقد تكون خارجية والمتمثلة في الإطار الاقتصادي الكلي والسياسي والقانوني.

6-الاستقرار السياسي والاقتصادي الكلي:

والذي يعتبر شرط أساسي لتطوير النظام المالي، فالفساد والجريمة الاقتصادية ترفع من تكاليف المقاولاتية وعدم اليقين بشأن حقوق الملكية، فقد بين , Ayyagari Demirguc-Kunt et Maksimovic 2005)) أن عدم الاستقرار السياسي والجريمة عقبات أساسية أمام نمو المؤسسات. (Meghana Ayyagari & Vojislav Maksimovic & Asli Demirgüc-Kunt، 2008).

كما أكد (Detriagache, Gupta et Tressel 2005) على أنه في الدول منخفضة الدخل عدم الاستقرار السياسي والفساد يحدثان تأثيرات سلبية على التنمية الاقتصادية. (Enrica Detragiache, Poonam Gupta , Thierry Tressel، 2005) على العكس من ذلك توفر بيئة سياسية مستقرة، الانضباط المالي وسياسات الاقتصاد الكلي المستقرة كلها عوامل تساهم في ظهور مؤسسات مالية نشطة فحسب (Boyd et al 2001)، الدول التي تسجل معدلات تضخم مستقرة تحقق درجات تطور مالي مرتفعة. (John H. Boyd, Ross Levine, Bruce D. Smith، 2001)

نوعية النظام القانوني:

توفير إطار قانوني ملائم وبيئة تحتية تسهل تبادل المعلومات كلها شروط ضرورية لتطوير نظام بنكي فعال، كما أن قدرة المؤسسات على الحصول على الأموال من النظام المالي الرسمي تعتمد على درجة الحماية الممنوحة للمستثمرين الخارجيين. فحماية حقوق الملكية وإنفاذ العقود تعتبر عناصر أساسية لتطوير النظام المالي. وقد بين من 2005) Djanko et al) أن حماية أفضل للدائنين يزيد من حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص. (Simeon Djankov , Caralee McLiesh , Andrei Shleifer، 2007) كما أكد Beck et al 2004) على أن المؤسسات تكون أكثر قدرة على الحصول على الائتمان في البلدان التي تضمن فيها المحاكم إنفاذ العقود حرفيا. (Thorsten Beck, Asli Demirgüç-Kunt and Vojislav Maksimovic، 2004)

معلومات حول الدائنين:

فقد أكدت العديد من الدراسات على أن نوعية المعلومات وإمكانية الحصول عليها تعتبر عوامل مهمة لتشكيل قطاع مالي متطور. فبالنسبة لـ (Jappelli et Pagano 2002) حجم الإقراض البنكي أعلى في البلدان التي تمتلك نظم تبادل المعلومات. (Tullio Jappelli، 2002)

التنظيم المالي:

التنظيم و الإشراف الكافيين يشكلان شروط أخرى لنجاح و تطور الأنظمة المالية، فبعيدا عن نظرية "دعه يعمل"، يعتبر التنظيم من قبل السلطات الحكومية كحل لإخفاقات وفشل السوق. ومن أجل تنظيم فعال ينبغي على الحكومات معرفة السوق أفضل من الجهات الفاعلة فيه كما ينبغي عليها أن تعمل من أجل تحقيق المصلحة العامة.

7انفتاح القطاع المالي:

ويشير هذا الانفتاح إلى عمليتين منفصلتين: إمكانية دخول المؤسسات المالية الأجنبية إلى القطاع البنكي المحلي ومن ثم إلى باقي القطاع المالي، وإمكانية إرسال واستقبال التدفقات المالية بدون قيود على شكل: الخطوط الائتمانية، المحافظ الاستثمارية الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، التحويلات المالية والاستثمارات في البورصة أو على مستوى المؤسسات المالية. ومن أجل قياس درجة الانفتاح المالي اعتمدت بعض الدراسات على مؤشرات لاختبار وجود أو غياب ومستوى القواعد المراقبة لتدفقات رؤوس الأموال، والمصدر الأكثر استعمالا لإجراء هذا الاختبار هو نشرة صندوق النقد الدولي، التقرير السنوي لترتيبات الصرف وقيود الصرف (AREAER). مؤشر KAOPEN المقدم من قبل 2002) Chinn and Ito) والذي يشمل ثلاث مجموعات رئيسية من المتغيرات: القيود المفروضة على معاملات حساب رأس المال وجود أنظمة صرف موازي، والقيود المفروضة على الحساب الجاري. (Menzie D. Chinn, Hiro Ito، 2008).

كما استعملت بعض الدراسات التقارب بين معدلات الفائدة المحلية ومعدلات الفائدة الدولية، الارتباط بين الادخار المحلي والاستثمارات المحلية والادخار المحلي وتدفقات رؤوس الأموال.

الجدول رقم (1) مؤشرات التطور المالي

العنصر	التعريف	مؤشرات القياس
العمق	مقياس المدرجة تمويل الاقتصاد وأهمية التمويل الممنوح من قبل النظام المالي الاقتصاد	• إجمالي الأصول المالية نسبة إلى GDP • الائتمان الممنوح للقطاع الخاص نسبة إلى GDP • ودائع النظام المالي نسبة إلى GDP • رسملة البورصة نسبة إلى GDP
الوصول	مقياس لقدرة الأعوان الاقتصاديين مهما كانت صفتهم	• الائتمان الممنوح للقطاع الخاص نسبة إلى GDP • عدد الشبابيك لكل 100,000 شخص

	على النقاد والاستفادة من المنتجات والخدمات المالية	• نسبة المقرضين • علاوة مخاطر القروض البنكية
مؤسسات الدعم والتنظيم	مقياس لفعالية المؤسسات، القواعد واللوائح التي تضمن احترام العقود المالية	• مؤشر المعلومات البنكية • مؤشر تطور القوانين البنكية، مركزية الميزانية وسجلات الائتمان • مؤشر انقاد العقود
الاستقرار	مقياس الجدارة الائتمانية ومرونة النظام المالي الفعلى استقرار الاقتصاد الكلى يشكل عامل للاستقرار المالي	• أصول البنك المركزي نسبة إلى GDP • احتياطات النقد الأجنبي لشهر من الواردات الشفافية والتقارير المالية • إجمالي الدين العام نسبة إلى GDP • التضخم
الفعالية	قياس قدرة النظام المالي على تقديم عروض وأداء عالي بقدر الإمكان وبأقل التكاليف	• تركز النظام البنكي • سيولة أسواق البورصة • السيولة النقدية (GDP/2M) • هوامش أسعار الفائدة • التكاليف العمومية للبنوك
الانفتاح	قياس درجة انفتاح النظام المالي المحلي أمام المستثمرين الأجانب	• الاستثمارات الأجنبية المباشرة • الائتمان الممنوح من قبل البنوك الأجنبية • تحويلات أموال المهاجرين

المطلب الرابع: محددات التطور المالي

ما هي العوامل المساعدة على تطور النظام المالي (أشواق بن قدور، 2012):

إن فرضية السببية المزدوجة La double causalité بين تطور النظام المالي و النمو الاقتصادي كانت قد تناولتها عدة دراسات نظرية سابقة و التي أفادت بأن تطور النظام المالي يؤدي الى زيادة النمو الاقتصادي و هذا الأخير يساعد على توسع accroissement نشاط الوسطاء الماليين و في هذا السياق نجد أن للنمو الاقتصادي تأثير على تطور النظام المالي و لكن أجدر الإشارة إلى أنه ليس بالمحدد الوحيد له بل هناك جمل من المحددات و التي أمكن تقسيمها إلى فئتين أساسيتين: الهيئات القانونية و عوامل سياسية اقتصادية هيكلية .

1-الهيئات القانونية و الاقتصادية و السياسية و اجتماعية:

للهيئات تصنيفات من حيث المهام المسندة إليها و هي عموما: (أشواق بن قدور، 2012)

هيئات قانونية: و هي مسئولة على وضع النظام القانوني تعريف و تطبيق قواعد القانون على وجه الخصوص حقوق الملكية.

هيئات اقتصادية: و هي مسئولة على وضع جملة من القواعد المتعلقة بإنتاج وتوزيع السلع و الخدمات بما في ذلك ضبط الأسواق

هيئات سياسية: تختص بالقواعد الانتخابية وكل ما يتعلق بالنظام السياسي.

هيئات اجتماعية : عادة ما تختص بالقواعد التي تتعلق بالصحة و التعليم و الأمن تحدد الهيئات القانونية و الاقتصادية النشاط المالي بصفة خاصة، إذ أن الأولى تضمن تطبيق أما الثانية فهي تقوم برقابة و ضبط القطاع البنكي ، حيث إن حماية حقوق المقرضين و المستثمرين و حقوق الملكية تختلف من بلد إلى آخر حسب نوعية الهيئات .

2 عوامل سياسية اقتصادية هيكلية

المحددات السياسية:

يتعلق مستوى تطور النظام المالي بسياسة الحكومة إذ أبرز كل من Robini و 1992 - salai martin أنه بالإمكان استعمال القطاع المالي كمصدر للتأثير على مستوى الدخل و النمو الاقتصادي ، حيث أنه في اقتصاد دولة ما متميز بالتهرب الضريبي فإمكان الحكومة أن تقوم بكبح نظامها المالي من خلال فرض معدل ضريبي عال من أجل رفع إيراداتها و بالتالي فإن هذه السياسة أخذ من التطور المالي و من جهة أخرى فإن السياسة العمومية من شأنها أن تؤثر على نشاط الوسطاء الماليين نذكر على سبيل المثال أن هناك بعض الدول تحد من منح القروض المتعلقة بالرهن العقاري حسب 1994 jappeliet pagano و الهدف من فرض هذه السياسة هو إجدار العوائل على الإدخال و توجيه القروض نحو الاستثمار في قطاع الصناعة أكثر من الاستثمار في العقار DAGANO1993.

المحددات الاقتصادية:

النمو الاقتصادي:

أن توسع النظام المالي قد يعمل على رفع معدل النمو الاقتصادي إذ أن السببية بين ظاهرتين تبقى ير مؤكد حيث أنه لتطور النظام المالي أثر ايجابي على النمو الاقتصادي و بإمكان هذا الأخير أن يؤثر في التطور المالي إذ يبقى الجدل حول اتجاه أن يسبب النمو الاقتصادي.

و على عكس من ذلك فان Robinson يبين السببية في اتجاه المعاكس إذ يوضح أن التطور النظام المالي ما هو إلا نتيجة لزيادة النمو الاقتصادي إذ أن زيادة النشاط الاقتصادي يترتب عنها زيادة في طلب الخدمات المالية و بالتالي تكثيف النشاط المالي.

التضخم: للتضخم اثر سلبي على النظام المالي ، حيث إن المعدل العالي للتضخم يعد المشاريع الاستثمارية مما يؤثر على القطاع المالي و بالأخص في إحدى وظائفه الأساسية و المتمثلة في:

منح القروض بفعالية حيث أن معدل التضخم العالي يسبب تخفيض معدل المردودية الحقيقي للنقود بل يتعدى أيضا إلى تخفيض معدل المردودية الحقيقية للأصول بصفة عالية.

المحددات الهيكلية:

إن العلاقة بين هيكل النظام المالي و النمو الاقتصادي تقديم الجدول حول الأنظمة المالية المعتمدة على الأسواق المالية (و.م.أ بريطانيا) غيرها من الدول التي تعتمد أنظمتها المالية على البنوك (ألمانيا، اليابان) و يبقى من الصعب الربط بين هيكل النظام المالي و فعالية الاقتصاد و يشير Levine 1997 إلى المشاكل التالية:

أولا: غياب مقياس كمي لهيكل و نشاط النظام المالي يجعل من المقارنة صعبة .

ثانيا: بما أن النمو الاقتصادي يتأثر بمتغيرات أخرى يجب إعطاء الأولوية لهذه المتغيرات في الدراسة قبل دراسة العلاقة بين هيكل النظام المالي و النمو الاقتصادي.

أخيرا: بما أن البنوك و البورصة يقدمان خدمات مختلفة فبجدر اعتبارهما معا في الدراسة بغية فهم العلاقة بين هيكل النظام المالي و النمو الاقتصادي .

-ويمكن اعتبار القطاع المالي متطورا ومكتمل النمو في حال توفر المعايير التالية:(رحو،محمد حداد،2018،صفحة122)

- تزايد حجم المؤسسات التي تعمل في القطاع المالي.
- تنوع الخدمات المالية المتاحة وحجم النمو في كمية الأموال التي يتم الوساطة منها في جميع أنحاء القطاع المالي.
- النمو المستمر في حجم رؤوس الأموال التي تقدمها المؤسسات المالية الخاصة لمشاريع القطاع الخاص، عوضا عن الإقراض الحكومي المباشر والمقدم من قبل المصارف العمومية.
- تحسن القطاع المالي من حيث الإشراف والتنظيم والاستقرار وكذا من حيث الكفاءة والقدرة التنافسية.
- تزايد نسبة الأفراد الذين يحصلون على فرص الوصول إلى الائتمان والخدمات المالية .

- توفر البيئة المؤسسية القوية للنظام المالي التي تقلل من تكاليف المعاملات والتعاملات، من خلال القوانين واللوائح التي تسمح بتطوير الوساطة المالية وجعل السوق أكثر كفاءة وعمقا، كما أن البنوك المركزية تعتبر ذات أهمية كبيرة في تحسين النظم المالية عبر العالم من خلال قياس مدى شفافيتها.
- زيادة ثقة الجمهور في حوكمت الشركات والمؤسسات المالية في بلد ما، والتي تعتبر من الدوافع المهمة للتطور المالي.

فتح حساب رأس المال والتحرير القطاع المالي المحلي يلعب دور مهما في تكريس العمق المالي، أي إمكانية النفاذ إلى التمويل بمختلف أشكاله النقدية الأصول، أو صناديق، الاستثمارات أو السندات وغيرها.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تقدم، يظهر إن الفساد بجميع أنواعه ومفاهيمه وما إلى ذلك ليس ظاهرة حديثة النشأة، وإلا هو مقتصر على الدول النامية أو المتقدمة فقط بل دول العالم بأسره، بينما تختلف الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى انتشاره من بلد إلى أخر، فمعظم أعمال الفساد تتم بسرية، كما تناولنا التطور المالي بمختلف مؤشراته وجوانبه في هذا الفصل

الفصل الثاني:
الاطار التطبيقي للدراسة
(دراسة قياسية باستخدام بيانات بانل لمجموعة من الدول العربية)

تمهيد:

يعتبر موضوع العلاقة بين الفساد و التطور المالي موضوع الجدل في هذا المجال حيث سنقوم من خلال هذا الجزء من الدراسة بدارسة اثر الفساد على التطور المالي و طبيعة العلاقة بينهما في الدول العربية من خلال ثلاثة مباحث للإجابة على الإشكالية الرئيسية للدراسة, ويمثل كل مبحث إسقاط تطبيقي و تجريبي للجزء النظري السابق ذكره بالاستعانة بأساليب الاقتصاد القياسي .

المبحث الأول: دراسة اثر الفساد على التطور المالي بالدول العربية

المطلب الأول: وصف المتغيرات، و صياغة نموذج الدراسة

وصف المتغيرات

1. مجتمع الدراسة وعيناته و الفترة :

يتمثل مجتمع الدراسة في دول العالم ،أما عينة الدراسة تمثلت في مجموعة الدول العربية التي أمكننا الوصول إلى بياناتها من خلال قاعدة بيانات البنك الدولي وهي 16 دولة (الجزائر،البحرين، جزر القمر، جيبوتي، جمهورية مصر العربية، الأردن، العراق، لبنان، ليبيا، موريتانيا، المغرب، عمان، قطر،المملكة العربية السعودية، تونس، الإمارات العربية المتحدة ،في حين تم استبعاد 5 دول(فلسطين ،الصومال، الجمهورية اليمنية،السودان،الجمهورية العربية السورية) وذلك بسبب عدم توفر بياناتها وقد شملت بيانات الدراسة الفترة الزمنية 2002-2022

2-متغيرات الدراسة:

رمز المتغير	اسم المتغير	مؤشر القياس	مصدر جمع البيانات
DCP	التطور المالي	بنسبة الائتمان المحلي الخاص	البنك الدولي
MSCP	التطور المالي	بنسبة ائتمان القطاع النقدي للقطاع الخاص	البنك الدولي
BM	التطور المالي	بنسبة النقد الواسع	البنك الدولي
Control of corruption	الفساد	بنسبة السيطرة على الفساد	البنك الدولي
GDPgr	النمو الاقتصادي	بنسبة الناتج المحلي الإجمالي	البنك الدولي
Trade	الانفتاح التجاري	بنسبة التجارة الخارجية	البنك الدولي
GCF	الاستثمار المحلي	بنسبة تكوين رأس المال	البنك الدولي

الجدول رقم2: التحليل الوصفي

Variable		Mean	Std. dev.	Min	Max	Observations
DCP	Overall	44.10066	29.67083	1.266927	138.8578	N = 292
	Between		28.40364	6.396607	85.846	n = 16
	Within		12.51149	14.1067	124.2863	T = 17.1765
MSCP	Overall	43.52798	27.46716	1.266927	138.8578	N = 318
	Between		25.15529	6.396607	85.52486	n = 16
	Within		12.78601	13.53402	123.7136	T = 18.7059
BM	Overall	76.17608	47.95941	13.76987	260.6183	N = 314
	Between		48.88764	21.93635	236.2487	n = 16
	Within		16.25467	26.78206	186.6644	T = 18.4706
Control	Overall	45.83533	23.79408	.95	91.39	N = 293
	Between		23.74043	5.695556	81.19158	n = 16
	Within		5.883423	26.06375	66.49533	T = 18.3125
GDPgr	Overall	3.726148	8.705207	-50.33852	86.82675	N = 327
	Between		1.489132	1.471721	8.31288	n = 16
	Within		8.585438	-50.18132	86.98394	T = 19.2353
Trade	Overall	95.15947	31.58933	45.84199	196.7251	N = 328
	Between		27.15529	59.37535	148.1536	n = 16
	Within		17.57923	27.09614	168.0761	T = 19.2941
GCF	Overall	27.47547	10.05066	5.585277	79.40108	N = 329
	Between		7.591431	17.77831	41.00338	n = 16
	Within		6.855384	1.46767	65.87317	T = 19.3529

المصدر:مخرجات stata v17

يوضح لنا الجدول أعلاه المتوسط والانحراف الكلي بالإضافة إلى اعلي وادني قيمة. حيث نلاحظ من خلال نتائجه أن متوسط ائتمان المحلي الخاص 44.100 % بانحراف معياري قدره 29.670 كما سجلت ادني قيمة ب1.266% واعلي قيمة ب138.857%.

-بالنسبة إلى لائتمان القطاع النقدي للقطاع الخاص فكان المتوسط 43.527% بانحراف معياري بلغ 27.467 حيث سجلت ادني قيمة1.266%،واعلي قيمة 138.857 %.

-بالنسبة لنقد الواسع فأعطانا متوسط بقيمة 76.176% وانحراف معياري ب47.959، سجلت ادني قيمة ب13.769% واعلي قيمة ب. 260.618% .

-بالنسبة مؤشر السيطرة على الفساد بمتوسط قدره 45.835% وانحراف معياري23.794، حيث سجلت ادني قيمة95.% واعلي قيمة ب91.39% .

الجدول رقم3: مصفوفة الارتباطات بالنسبة للمتغير التابع DCP

	DCP	Control	GDPgr	Trade	GCF
DCP	1.0000				
Control	0.5488 0.0000	1.0000			
GDPgr	-0.1135* 0.0578	0.0559* 0.3506	1.0000		
Trade	0.0620* 0.2975	0.2418* 0.0000	0.0464* 0.4106	1.0000	
GCF	0.0106* 0.8594	0.1357* 0.0208	0.0442* 0.4334	-0.0184* 0.7400	1.0000

المصدر: مخرجات Stata v64

يوضح الجدول قيمة معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة، من الجدول أعلاه نلاحظ ما يلي:

علاقة موجبة و غير معنوية بين الائتمان المحلي الخاص ومؤشر السيطرة على الفساد كان معامل الارتباط 0.5488 أما العلاقة بين الائتمان المحلي الخاص والناتج المحلي الإجمالي علاقة سلبية معنوية كان معامل الارتباط 0.113− وبالنسبة للمتغيرات، التجارة الخارجية و إجمالي تكوين رأس المال علاقة موجبة ومعنوية كان معامل الارتباط 0.0620 و0.0106 على التوالي، أما بالنسبة للمتغيرات المستقلة فيرتبطون ببعضهم البعض ارتباطا موجبا ومعنويا إحصائيا عادة التجارة الخارجية كانت علاقته مع إجمالي تكوين رأس المال علاقة سلبية ومعنوية بمعامل ارتباط 0.018−.

الجدول رقم4: مصفوفة الارتباطات بالنسبة للمتغير التابع MSCP

	MSCP	Control	GDPgr	Trade	GCF
MSCP	1.0000				
Control	0.5599 0.0000	1.0000			
GDPgr	-0.1220* 0.0329	0.0559* 0.3506	1.0000		
Trade	0.1395* 0.0142	0.2418* 0.0000	0.0464* 0.4106	1.0000	

GCF	-0.0236* 0.6788	0.1357* 0.0208	0.0442* 0.4334	-0.0184* 0.7400	1.0000

المصدر: مخرجات Stata v64

يوضح الجدول أعلاه مايلي:

علاقة موجبة و غير معنوية بين الائتمان قطاع النقدي للقطاع الخاص و مؤشر السيطرة على الفساد بمعامل ارتباط قدره 0.559 أما العلاقة بين ائتمان قطاع النقدي للقطاع الخاص و إجمالي تكوين رأس المال سلبية معنوية بمعامل ارتباط قدره 0.122- بينما كان هناك ارتباط موجب ومعنوي اقتصاديا للائتمان قطاع النقدي للقطاع الخاص مع متغير التجارة الخارجية حيث بلغ معامل الارتباط 0.139 أما علاقة سلبية معنوية مع تكوين رأس المال بمعامل ارتباط مقدر ب0.023-،فيما يخص باقي المتغيرات المستقلة نجد علاقة موجبة، معنوية اقتصاديا بلغ معامل الارتباط.0.0559،0.2418 ،0.1357،0.0464،0.044ما عادا علاقة التجارة الخارجية مع متغير إجمالي تكوين رأس المال علاقة سلبية معنوية اقتصاديا بلغت 0.018-.

الجدول رقم5: مصفوفة الارتباطات بالنسبة للمتغير BM

	BM	Control	GDPgr	Trade	GCF
BM	1.0000				
Control	-0.0663 0.2705	1.0000			
GDPgr	-0.1121 0.0517	0.0559 0.3506	1.0000		
Trade	-0.0680 0.2365	0.2418 0.0000	0.0464 0.4106	1.0000	
GCF	-0.0188 0.7430	0.1357 0.0208	0.0442 0.4334	-0.0184 0.7400	1.0000

المصدر:مخرجات Stat v64

من الجدول أعلاه نلاحظ مايلي:

علاقة سلبية ومعنوية اقتصاديا بين متغير النقد الواسع وباقي المتغيرات بمعامل ارتباط 0.066-،0.112- ،0.018-.أما بالنسبة للمتغيرات المستقلة الأخرى علاقة موجبة فيما بعضها البعض بمعامل ارتباط قدره 0.055،0.241،0.0460.0135،0.044 على التوالي .

الشكل1:يوضح الائتمان القطاع النقدي الخاص

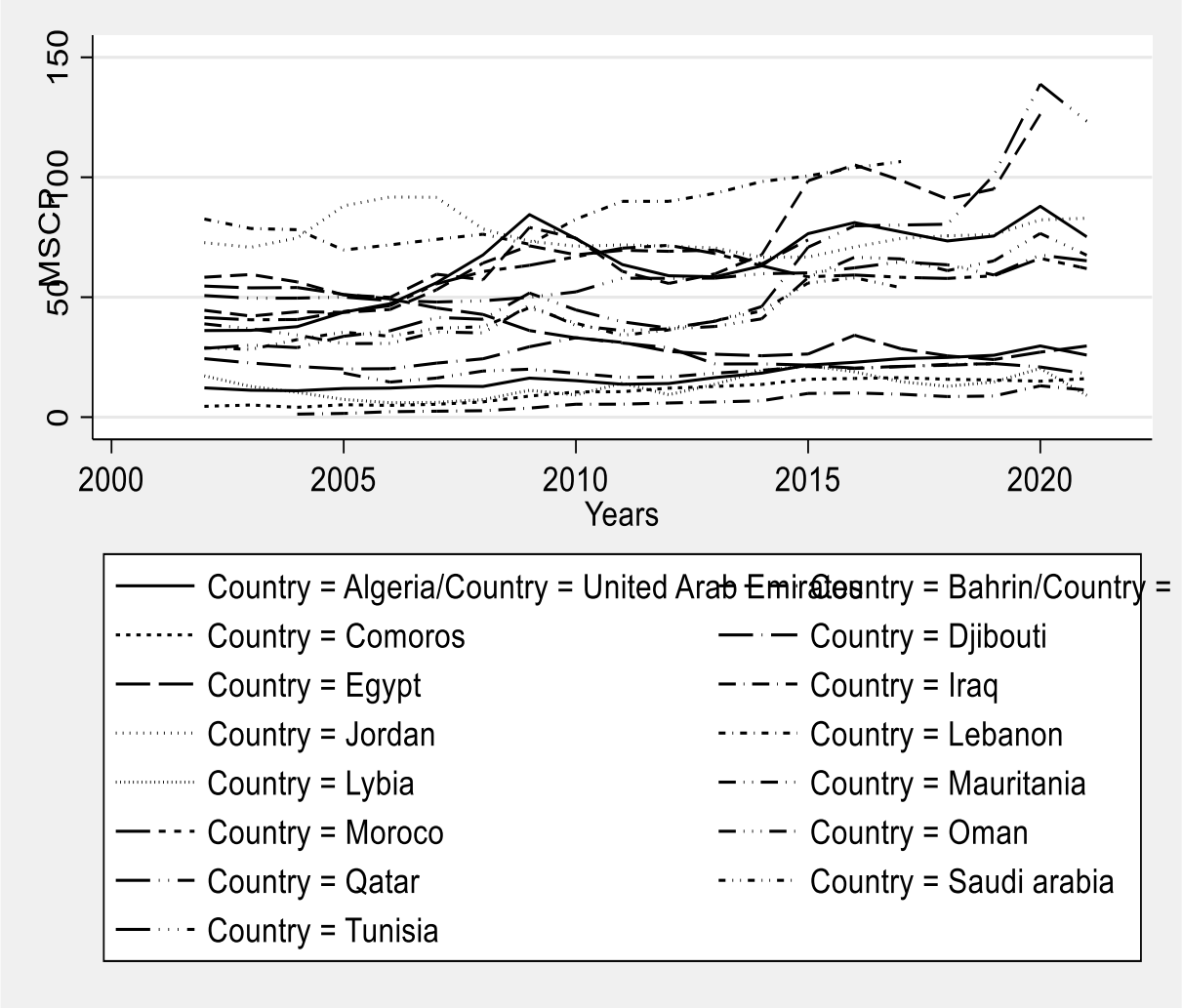

المصدر:من إعداد الطالبات بالاعتماد على stata v64

فيما يخص الائتمان المصرفي أو النقدي الممنوح للقطاع في الدول العربية خلال الفترة 2002-2022 يمكن من خلال الشكل البياني أعلاه استنتاج، عرف الائتمان النقدي تطورا بطيئا في كل الدول محل الدراسة حيث سجلت كانت أقصى قيمة في دولة موريتانيا بعد تذبذبات، وأدنى قيمة دولة قطر.

الشكل2:يوضح تطور النقد الواسع

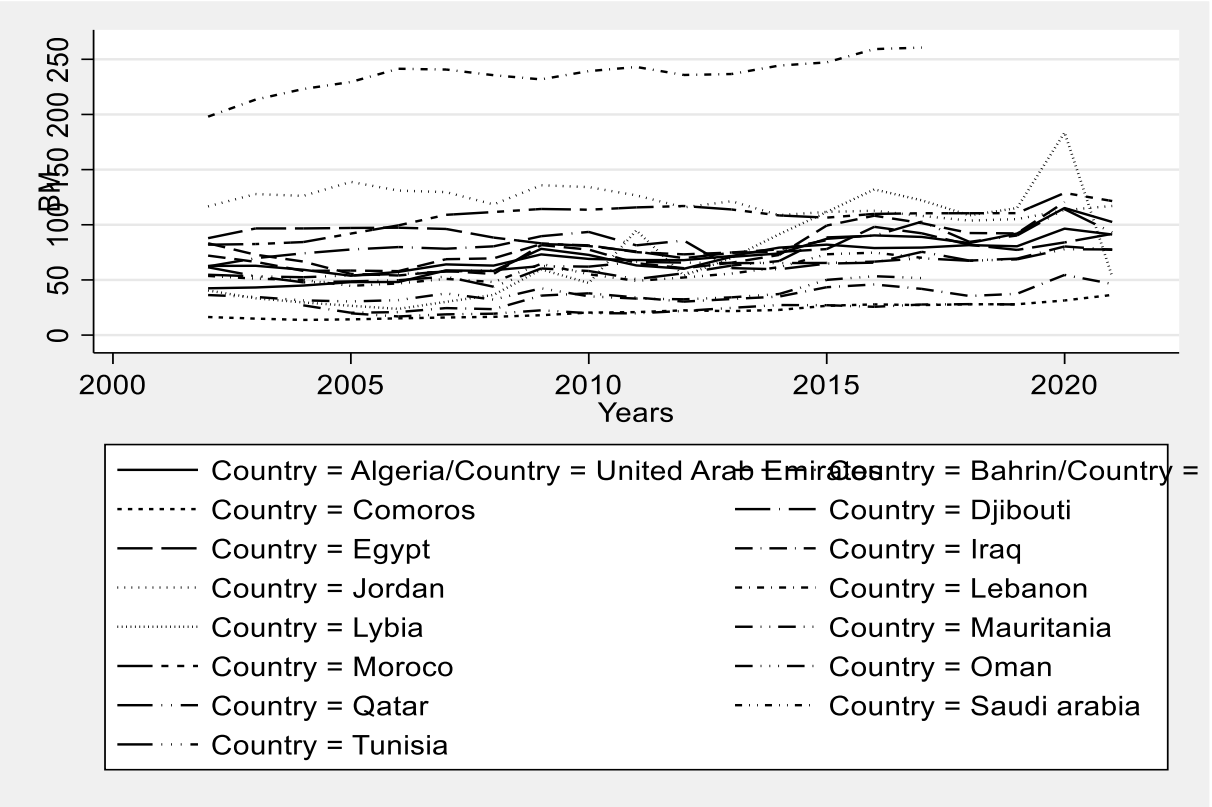

المصدر:من إعداد الطالبات بالاعتماد على stata v64

من الشكل أعلاه لاحظنا في 16 دولة عربية طيلة فترة من 2002 إلى 2022 سجلت أدنى قيمة قدرت ب20% في دولة جزر القمر ،كذلك عرفت نوعا ما من التذبذب بين ارتفاع وانخفاض خلال الفترة نفسها حيث سجلت أقصى نسبة قدرت ب250% لسنة 2018 في دولة لبنان .كما سجلت في باقي الدول تذبذبات من 20 % إلى 150%خلال الفترة اناذاك في تطور المعروض النقدي مفهومه الواسع.

الشكل2:يوضح تطور نسبة الائتمان المحلي الخاص

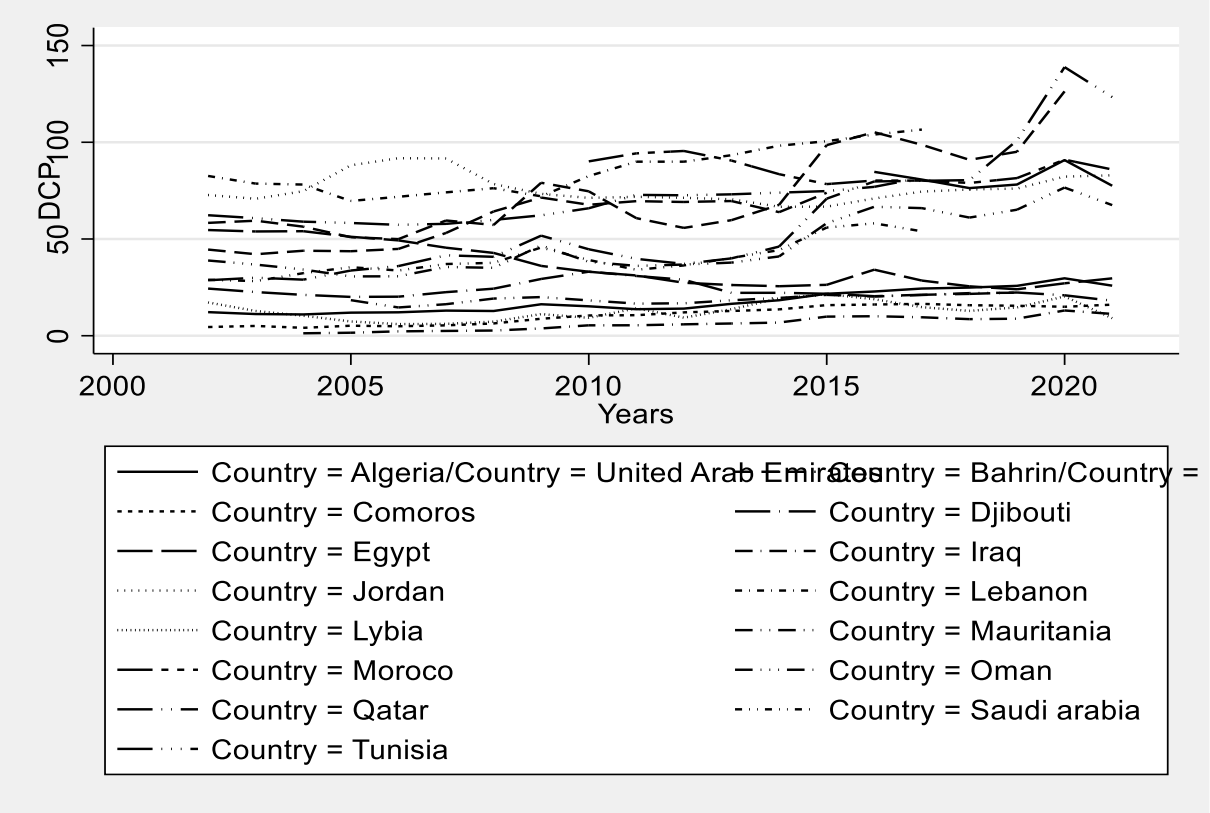

المصدر :من إعداد الطالبات بالاعتماد على stata v64

أشارت نسبة القروض الممنوحة للقطاع الخاص في كل الدول المختارة 16 دولة عربية إلى ارتفاع وانخفاض في كل دولة محل الدراسة هو ما يعني ضعف التزام البنوك في تمويل القطاع الخاص وعلى عدم تقدم عملية خوصصة المؤسسات العمومية ، وأشار أيضا إلى أن أعلى نسب لهذا المؤشر كانت بقطر وهي نسب تعكس البنوك في تمويل وتقديم تسهيلات للقطاع الخاص، فعلى امتداد الفترة محل الدراسة كانت نسبة الائتمان مرتفعة في قطر مقارنة بالدول الأخرى، وفي جيبوتي عرفت نسبة الائتمان الخاص انخفاض خلال الفترة 2002-2022 .

الشكل4:الفساد في الدول العربية

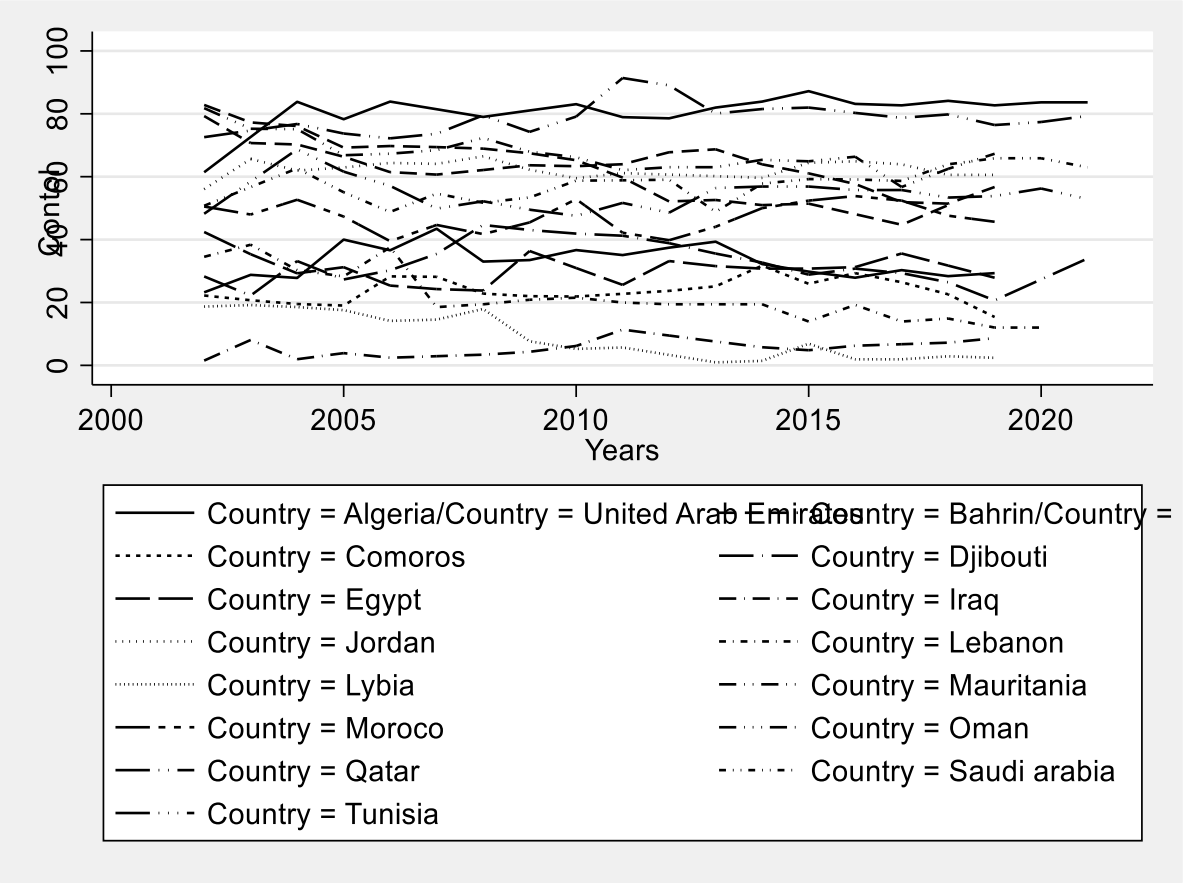

المصدر:من إعداد الطالبات بالاعتماد على stata v64

يظهر الشكل أعلاه بعنوان السيطرة على الفساد ل16 دولة عربية في فترة 2002-2022 قدرت نسبتهم من 1% إلى 90% أعلى نسبة في دولة قطر بنسبة 90% وأدنى نسبة في كل من دولة ليبيا و دولة جيبوتي بنسبة 1% وباقي الدول العربية تقريبا تأخذ نسبة السيطرة على الفساد متفاوت.

صياغة النموذج القياسي: يكتب بالشكل الرياضي للنموذج في شكل دالة:

$$DCP = f(Control; \text{GDPgr}; GCF; TRAD)$$

$$MSCP = f(Control; \text{GDPgr}; GCF; TRAD)$$

$$BM = f(Control; \text{GDPgr}; GCF; TRAD)$$

ومنه يمكن كتابة النموذج القياسي في الشكل التالي :

$$DCP_{it} = \alpha + \beta_1 Control_{it} + \beta_2 GDPgr_{it} + \beta_3 GCF_{it} + \beta_4 TRAD_{it} + \mu_{it}$$

$$MSCP_{it} = \alpha + \beta_1 Control_{it} + \beta_2 GDPgr_{it} + \beta_3 GCF_{it} + \beta_4 TRAD_{it} + \mu_{it}$$

$$BM_{it} = \alpha + \beta_1 Control_{it} + \beta_2 GDPgr_{it} + \beta_3 GCF_{it} + \beta_4 TRAD_{it} + \mu_{it}$$

حيث:

i=1;2;…; N

t=1;2;…..T

Control: السيطرة على الفساد%

DCP: الائتمان المحلي الخاص%

MSCP: ائتمان القطاع النقدي الخاص%

BM: النقد الواسع%

TRAD: معدل التجارة الخارجية%

GCFi: إجمالي تكوين رأس المال

GDPgr: النمو الاقتصادي

معلمات النموذج: $\boldsymbol{\beta 1, \beta 2, \beta 3}$

$\boldsymbol{\mu}$:حد الخطأ العشوائي

حيث سيتم تقدير النموذج أعلاه باستخدام النماذج الثلاث المتمثلة في كل من نموذج الانحدار المجمع, والثابت والعشوائي.

المطلب الثاني : عرض نتائج نماذج تحليل انحدار البانل.

1. **بالنسبة الائتمان المحلي الخاصDCP:**

الجدول رقم6:

VARIABLES	(POLS) DCP	(FEM) DCP	(REM) DCP
Control	0.692***	−0.445***	−0.174
	(0.0709)	(0.143)	(0.129)
GDPgr	−0.356*	−0.332***	−0.339***
	(0.184)	(0.0919)+	(0.0944)
Trade	−0.0311	0.00899	0.00809
	(0.0550)	(0.0497)	(0.0498)
GCF	−0.0902	0.398***	0.425***
	(0.162)	(0.127)	(0.128)
Constant	22.44***	55.89***	44.95***
	(7.208)	(8.483)	(10.25)
Observations	241	241	241
R-squared	0.305	0.147	
Number of ID		16	16

sta

ndard errors in parentheses

*** p<0.01, ** p<0.05, * p<0.1

نلاحظ من خلال نتائج الانحدار المجمع مايلي:

- يوجد اثر ايجابي للفساد على الائتمان المحلي الخاص، ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1% ،حيث كلما ارتفع الفساد ب1% يرتفع الائتمان المحلي الخاص ب0.692%.
- يوجد اثر سلبي للناتج المحلي الخام على الائتمان المحلي الخاص عند مستوى معنوية 10%، حيث كلما ارتفع الناتج المحلي الخام ب 1 %ينخفض الائتمان المحلي الخاص ب 0.356%.
- يوجد اثر سلبي و غير معنوي احصائيا للتجارة الخارجية على الائتمان المحلي الخاص حيث إذا ارتفع معدل التجارة الخارجية ب 1% ينخفض الائتمان المحلي الخاص ب 0.031%.

- يوجد اثر سلبي غير معنوي احصائيا لإجمالي تكوين رأس المال على الائتمان المحلي الخاص حيث كلما ارتفع إجمالي تكوين رأس المال ب1% الائتمان المحلي الخاص ب0.090%.

- يوجد اثر ايجابي معنوي عند 1% حيث كلما ارتفع الثابت ب1% يرتفع الائتمان المحلي الخاصب22.44%.

نلاحظ من خلال نتائج نموذج الانحدار الثابت :

- يوجد أثر سلبي للفساد على الائتمان المحلي الخاص عند مستوى معنوية 1% حيث كلما ارتفع الفساد ب1% ينخفض الائتمان المحلي الخاص ب0.445%.

- يوجد أثر سلبي معنوي عند 1% حيث كلما ارتفع الناتج المحلي الخام ب1% ينخفض الائتمان المحلي الخاص ب0.332%.

- يوجد أثر ايجابي غير معنوي ،حيث كلما ارتفع معدل التجارة الخارجية ب1% يرتفع الائتمان المحلي الخاص ب0.008%.

- يوجد اثر ايجابي معني عند 1% حيث كلما ارتفع إجمالي تكوين إجمالي رأس المال ب1% يرتفع الائتمان المحلي الخاص ب0.398%.

- يوجد أثر ايجابي معنوي عند 1% حيث إذا ارتفع الثابت ب1% يرتفع الائتمان المحلي الخاص ب55.89%.

نلاحظ من خلال نموذج الانحدار العشوائي:

- يوجد أثر سلبي غير معنوي، حيث كلما ارتفع معدل السيطرة على الفساد ب 1% ينخفض الائتمان المحلي الخاص ب0.174%.

- يوجد أثر سلبي معنوي عند 1% حيث كلما ارتفع إجمالي تكوين رأس المال ب1% ينخفض الائتمان المحلي الخاص ب0.339%.

- يوجد أثر ايجابي معنوي عند 1% حيث كلما ارتفع كل من معدل التجارة الخارجية والثابت ب1% يرتفع الائتمان المحلي الخاص ب0.425%و44.95 % على التوالي.

الجدول رقم7:

	(POLS)	(FEM)	(REM)

VARIABLES	MSCP	MSCP	MSCP
Control	0.635***	−0.341**	−0.0784
	(0.0622)	(0.138)	(0.122)
GDPgr	−0.374**	−0.374***	−0.379***
	(0.166)	(0.0916)	(0.0938)
Trade	0.00253	0.0804*	0.0720
	(0.0469)	(0.0471)	(0.0470)
GCF	−0.111	0.449***	0.455***
	(0.144)	(0.118)	(0.118)
Constant	20.49***	43.28***	30.48***
	(6.265)	(8.115)	(9.146)
Observations	265	265	265
R−squared	0.318	0.151	
Number of ID		16	16

Standard errors in parentheses

*** p<0.01, ** p<0.05, * p<0.1

2−بالنسبة لائتمان القطاع النقدي الخاصMSCP:

نلاحظ خلال نتائج نموذج الانحدار المجمع:

- يوجد أثر ايجابي معنوي عند1% حيث كلمات ارتفع معدل السيطرة على الفساد ب1% يرتفع الائتمان للقطاع النقدي الخاص ب0.635%
- يوجد أثر سلبي معنوي عند 5% حيث كلما ارتفع الناتج المحلي الإجمالي ب1% ينخفض الائتمان للقطاع النقدي الخاص ب0.374%
- يوجد أثر ايجابي غير معنوي ،حيث كلما ارتفع معدل التجارة الخارجية ب1% يرتفع ائتمان القطاع النقدي للقطاع الخاص ب0.002%
- يوجد أثر سلبي غير معنوي، حيث كلما ارتفع معدل إجمالي تكوين رأس المال ب1% ينخفض الائتمان القطاع النقدي للقطاع الخاص ب0.111%.
- يوجد أثر ايجابي معنوي عند 1% بحيث كلما ارتفع الثابت ب1% يرتفع الائتمان للقطاع النقدي الخاص ب24.49%

- وجود أثر سلبي معنوي عند5% كلما ارتفع الناتج المحلي الإجمالي ب1% ينخفض الائتمان للقطاع النقدي الخاص ب0.374%. وجود اثر سلبي معنوي عند 1% حيث كلما ارتفع معدل السيطرة على الفساد ينخفض ائتمان القطاع النقدي الخاص ب0.341%.
- كما نلاحظ كذلك من خلال نموذج الانحدار الثابت مايلي:
- وجود أثر موجب معنوي عند 10% كلما ارتفع معدل التجارة الخارجية ب 1% يرتفع الائتمان للقطاع النقدي الخاص ب0.080%.
- وجود أثر موجب معنوي عند 1% كلما ارتفع إجمالي تكوين رأس المال ب1% يرتفع الائتمان للقطاع النقدي الخاص ب 0.449%.
- وجود أثر ايجابي معنوي عند1% كلما ارتفع الثابت ب1% يرتفع الائتمان للقطاع التقدي الخاص ب43.28%
- **<u>بالنسبة للانحدار العشوائي</u>:**
- يوجد أثر سلبي غير معنوي للفساد على الائتمان للقطاع النقدي الخاص حيث كلما ارتفع معدل السيطرة على الفساد ب1% ينخفض الائتمان للقطاع النقدي الخاص ب0.0078.%.
- وجود أثر سلبي معنوي عند 1% حيث كلما ارتفع إجمال الناتج الخام ب1% ينخفض الائتمان للقطاع النقدي الخاص ب0.0379%.
- وجود أثر ايجابي غير معنوي حيث كلما ارتفع معدل التجارة الخارجية ب1% يرتفع الائتمان للقطاع النقدي الخاص ب0.072%.
- وجود أثر ايجابي معنوي عند 1% حيث كلما ارتفع كل من إجمالي تكوين رأس المال والثابت ب1% ارتفع الائتمان للقطاع النقدي الخاص ب0.455% و 30.48% على التوالي.

الجدول رقم**8**:

	(POLS)	(FEM)	(REM)
VARIABLES	BM	BM	BM
Control	−0.113	−0.552***	−0.525***
	(0.135)	(0.157)	(0.151)
GDPgr	−0.456	−0.419***	−0.420***
	(0.360)	(0.104)	(0.103)
Trade	−0.0920	−0.188***	−0.187***
	(0.102)	(0.0533)	(0.0527)
GCF	0.0416	0.535***	0.533***
	(0.312)	(0.133)	(0.132)
Constant	93.40***	109.4***	107.4***
	(13.56)	(9.168)	(16.64)
Observations	263	263	263
R-squared	0.015	0.223	
Number of ID		16	16

Standard errors in parenthèses

*** p<0.01, ** p<0.05, * p<0.1

3-بالنسبة لBM النقد الواسع:

نلاحظ من خلال نموذج الانحدار المجمع POLS:

- يوجد أثر سلبي غير معنوي، حيث كلما ارتفع معدل الفساد و الناتج المحلي الإجمالي و معدل التجارة الخارجية ب1% ينخفض النقد الواسع ب(0.113% و0.456% و0.092%) على التوالي .
- وجود أثر ايجابي غير معنوي ،حيث كلما ارتفع إجمالي تكوين رأس المال ب1% يرتفع النقد الواسع ب0.041%.

- وجود أثر ايجابي معنوي عند 1% حيث كلما ارتفع الثابت ب1% يرتفع النقد الواسع 93.40%.

بالنسبة للانحدار الثابت:

- يوجد أثر سلبي معنوي عند 1%حيث كلما ارتفع معدل السيطرة على الفساد والناتج المحلي الجمالي ومعدل التجارة الخارجية ب1% ينخفض النقد الواسع ب(0.552% و0.419% و0.188%)على التوالي.
- يوجد أثر ايجابي معنوي عند1% كلما ارتفع إجمالي تكوين رأس المال والثابت ب1% يرتفع النقد الواسع ب(0.553%و109.4%) على التوالي.

بالنسبة لنموذج الانحدار العشوائي:

- يوجد أثر سلبي معنوي عند1% حيث كلما ارتفع معدل السيطرة على الفساد والناتج المحلي الإجمالي ومعدل التجارة الخارجية ب1% ينخفض النقد الواسع ب(0.525%و0.420% و0.187%) على التوالي.
- وجود أثر ايجابي معنوي عند1% كلما ارتفع إجمالي تكوين رأس المال والثابت ب1% يرتفع النقد الواسع ب(0.533% و107.4%) على التوالي.

المطلب الثالث: اختبارات المفاضلة

1-اختبارات المفاضلة بين النتائج :

- ✓ **بالنسبة للمتغير DCP**

1-1اختبار Hausman: المفاضلة بين نموذج الانحدار العشوائيREM ونمذج الانحدار الثابت FEM

فرضية :

H_0= REM هو النموذج الملائم

H_1= FEM هو النموذج الملائم

إذا كانت Prob اقل من 0.05 فإننا نقبل الفرضية القائلة بان FEMهي الأفضل ونرفض الفرضية البديلة.

الجدول رقم9: اختبار Hausman

---- Coefficients ----

	(A) Fixed	(B) random	(b-B) Difference	sqrt(diag(VP_b-v_B)) Std. err.
Control	-.4446742	-.1737419	-.2709323	.0699486
GDPgr	-.3316618	-.3392496	.0075878	.0043877
Trade	.0089941	.008094	.0009001	.011599
GCF	.3982468	.4249578	-.026711	.0274014

b=consistent under H0and Ha: Obtained from xtreg

B=Inconsistent under Ha. Efficient under H0: obtained from xterg

Test of H0:Difference in coefficients not systematic

Chi2(4)=(b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)

=17.04

Prob>chi2=0.0019

المصدر :مخرجات stata v64

من خلال نتائج اختبار Hausman فإننا نقبل الفرضية القائلة بان FEM نموذج الآثار الثابتة هو الأفضل ونرفض الفرضية الصفرية.

2-1 اختبارLM: المفاضلة بين نموذج الانحدار المجمع POLS ونموذج الانحدار العشوائي REM

فرضياته:

$POLSH_0$=هو الأفضل

$REMH_1$=هو الأفضل

إذا كان Prob أقل من 0.05 نرفض H_0 ونقبل H_1 والعكس صحيح.

الجدول رقم9: اختبار LM

Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects

DCP[ID,t] = Xb + u[ID] + e[ID,t]

Estimated results:

	Var	SD = sqrt(Var)
DCP	889.4344	29.82339
E	148.4529	12.18412
U	576.5028	24.01047

Test: Var(u) = 0
chibar2(01) = 750.37
Prob > chibar2 = 0.0000

المصدر :مخرجات Stata v64

نلاحظ من خلال النتائج أعلاه أن Prob أقل من 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية H1التي تقول أن REM هو الأفضل ونرفض الفرضية البديلة.

3-1 اختبارWALD:المفاضلة بين نموذج الانحدار المجمع POLS ونموذج الانحدار الثابت FEM

فرضيتها:

$POLSH_0$= هو الأفضل

$FEMH_1$= هو الأفضل

إذا كان Prob اقل من 0.05 نرفض H_0 ونقبل H1 والعكس صحيح

الجدول رق10: اختبار WALD

Prob	F
0.0000	51.85

المصدر:مخرجات Stata v64

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن Prob اقل من 0.05 وبالتالي نرفض H_0 ونقبل H1 والتي تقول نموذج الانحدار الثابت هو الأفضل.

✓ **بالنسبة للمتغير MSCP**

1- 4اختبار Hausaman

فرضيته:

$REMH_0$=هو الأفضل

$FEMH_1$= هو الأفضل

الجدول رقم10: اختبار Hausman

	---- Coefficients --- (b) fixed	(B) random	(b-B) Difference	sqrt(diag(V_bV_B)) Std. err.
Contol	-.3412236	-.0784431	-.2627804	.0733524
GDPgr	-.374291	-.3788027	.0045117	.0037496
Trade	.0803865	.0720309	.0083555	.011261
GCF	.4490814	.4551828	-.0061014	.0255136

b = Consistent under H0 and Ha; obtained from xtreg
B = Inconsistent under Ha, efficient under H0; obtained from xtreg.

Test of H0: Difference in coefficients not systematic

chi2(4) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
= 16.57
Prob > chi2 = 0.0023

المصدر:مخرجات Stata v64

من خلال نتائج اختبار Hausman فإننا نقبل الفرضية القائلة بان FEM نموذج الآثار الثابتة هو الأفضل ونرفض الفرضية الصفرية.

5-1 اختبار LM:المفاضلة بين نموذج الانحدار المجمع POLS ونموذج الانحدار العشوائي REM

فريضته:

$POLSH_0$ =هو الأفضل

$REMH_0$= هو الأفضل

إذا كان Probاقل من 0.05 نرفض H_0 ونقبل H_1 و العكس صحيح

الجدول رقم11: اختبار LM

Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects

MSCP[ID,t] = Xb + u[ID] + e[ID,t]

Estimated results:

	Var	SD = sqrt(Var)
MSCP	758.1137	27.53386
E	151.3831	12.30378
U	427.9149	20.6861

Test: Var(u) = 0
chibar2(01) = 748.45
Prob > chibar2 = 0.0000

المصدر :مخرجات Stata v64

نلاحظ من خلال النتائج أعلاه ان Prob اقل من 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية نقبل H_1 ونرفض H_0 والتي تقول ان REM هو الأفضل.

6-1 اختبار WALD المفاضلة بين نموذج الانحدار المجمع POLS ونموذج الانحدار الثابت FEM

فرضيته:

$POLSH_0$=هو الأفضل

H1FEM=هو الأفضل

إذا كان Prob اقل من 0.05 نرفض H_0ونقبل H_1 والعكس صحيح

الجدول رقم12: اختبار WALD

Prob	F
0.0000	43.75

المصدر :مخرجات Stata v64

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ان Prob اقل من 0.05 وبالتالي نرفض H_0 ونقبل H1 و التي تقول ان نموذج الانحدار الثابت هو الأفضل.

✓ **بالنسبة للمتغير BM**

7-1 اختبار Hausman المفاضلة بين نموذج الانحدار العشوائي REM والانحدار الثابت FEM

فرضيته:

$REMH_0$=هو النموذج الملائم

$FEMH_1$=هو النموذج الملائم

هي الأفضل ونرفض الفرضية FEM اقل من 0.05 فإننا نقبل الفرضية القائلة بان Prob إذا كانت البديلة والعكس صحيح.

الجدول رقم13: اختبار Hausman

hausman fixed ., sigmamore

---- Coefficients ----

	(b) fixed	(B) random	(b-B) Difference	sqrt(diag(V_b-V_B)) Std. err.
Contol	-.5518376	-.5251871	-.0266505	.0381301
GDPgr	-.4186207	-.4195624	.0009417	.0017266
Trade	-.1878871	-.1869041	-.0009831	.0052897
GCF	.534945	.5330465	.0018985	.0122418

b = Consistent under H0 and Ha; obtained from xtreg.
B = Inconsistent under Ha, efficient under H0; obtained from xtreg.

Test of H0: Difference in coefficients not systematic

chi2(4) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
= 0.93
Prob > chi2 = 0.9205

المصدر :مخرجات Stata v64

من خلال نتائج الاختبار Hausman فإننا نقبل الفرضية القائلة بان REM نموذج الأثر العشوائي هو النموذج الملائم ونرفض H1.

1-8اختبار LM :المفاضلة بين نموذج الانحدار المجمع POLS و نموذج الانحدار العشوائي REM

فرضيته

H_0POLS=هو الأفضل

H_1REM=هو الأفضل

إذا كان Prob اقل من 0.05 نرفض H_0 و نقبل H_1 و العكس صحيح.

الجدول14: اختبار LM

LM TEST
Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects

BM[ID,t] = Xb + u[ID] + e[ID,t]

Estimated results:

	Var	SD = sqrt(Var)
BM	2455.977	49.55781
E	193.3526	13.90513
U	3195.909	56.53238

Test: Var(u)=0
chibar2(01) = 1624.88
Prob > chibar2 = 0.0000

نلاحظ من خلال النتائج أعلاه Prob اقل من 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية H_0 التي تقول ان REM هو الأفضل ونرفض الفرضية البديلة

الجدول15: اختبار wald

F	Prob
202.32	0.0000

المصدر :مخرجات stata v64

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ان Prob اقل من 0.05 بالتالي نرفض H_0 ونقبل H_1 والتي تقول ان نموذج الانحدار الثابت هو الأفضل.

خلاصة الفصل:

في ضوء ما تم التوصل إليه في هذا الفصل انطلاقا من الطريقة و الأدوات الخاصة بالدراسة وصولا إلى الدراسة القياسية ،تم التوصل إلى انه أصبح الفساد ظاهرة لم تسلم منها أي دولة من دول العالم ،وبالرغم من تفاوتها واختلافها غير أن للفساد آثار سلبية على التطور المالي ،حيث أن حجم الفساد و اتساع دائرته وحجمه وتشابك حلقاته وترابط آلياته بدأ يهدد اقتصاديات والمجتمعات والدول ،ومهما اختلفت النظرة إلى الفساد سواء لناحية المفهوم أو الأسباب فان النتائج المترتبة عنه واحدة.

الخاتمة العامة

النتائج والمتوصل إليها:

نتائج اختبار الفرضيات:

بعد اختبار الفرضيات التي بنينا على أساسها دراستنا والتي وضعناها في بداية بحثنا كإجابة مؤقتة على الإشكالية المطروحة، وبعد التأكد من الفرضيات بناءا على النتائج المتوصل إليها يمكننا الإجابة على الإشكالية المطروحة كما يلي:

- بالنسبة للفرضية والتي تنص على أن الفساد يؤثر بالإيجاب على التطور المالي في الدول العربي محل الدراسة فقد بينت نتائج الدراسة القياسية عدم صحة هذه الفرضية، حيث تم العثور على علاقة سلبية ومعنوية بين مؤشر السيطرة على الفساد ومؤشرات التطور المالي في الدول المعنية، بمعنى أن السيطرة على الفساد بالدول محل الدراسة لا يؤدي إلى التطور المالي.

وفي الأخير مما سبق التطرق إليه ومناقشته في الجانب النظري للدراسة حول اثر الفساد على التطور المالي التي تم التطرق فيه إلى التعريف بكل من الفساد والتطور المالي ، وبعد طرح إشكالية الدراسة ومن اجل اختبار فرضية البحث تم بناء نموذج للدراسة والذي تم اختباره في الجانب التطبيقي حيث تم تقسيمه إلى فروع دراسات التي أثبتت وجود علاقة ايجابية بين الفساد والتطور المالي وعلاقة سلبية بينهما ،كما ان الدراسات أثبتت عدم وجود أي علاقة تربط بينهما بالإضافة إلى دراستنا القياسية ، حيث كانت هذه الدراسة على 16 دولة عربية خلال الفترة الممتدة من 2002 إلى 2022 حددنا العينة ومتغيرات الدراسة المتمثلة في الائتمان الخاص والائتمان المحلي الخاص ،والنقد الواسع و متغير السيطرة على الفساد ،كما قمنا بالتحليل الوصفي على المتغيرات ودرسنا الارتباط بين المتغيرات فيما بينهم حيث كانت النتيجة ان هناك ارتباط سلبي معنوي بين الائتمان المحلي الخاص والناتج المحلي الإجمالي ، وارتباط ايجابي معنوي مع كل من التجارة الخارجية و إجمالي تكوين رأس المال كما كان هناك ارتباط سلبي بين ائتمان قطاع النقدي للقطاع الخاص و والناتج المحلي الإجمالي و إجمالي تكوين رأس المال وارتباط موجب معنوي مع متغير التجارة الخارجية وفي الأخير هناك ارتباط سلبي ومعنوي اقتصادي بين متغير النقد الواسع وباقي المتغيرات. أما بالنسبة للمتغيرات الأخرى ارتباط موجب ، ثم قمنا بصياغة نموذج الدراسة وطبقنا عليه ثلاثة نماذج والمتمثلة في كل من نموذج الانحدار المجمع، و الانحدار الأثر الثابت و نموذج الانحدار العشوائي كل نموذج أعطى نتيجة مختلفة لذلك اضطررنا إلى إجراء اختبارات المفاضلة بين هذه النماذج، حيث كان أول اختبار هو اختبار Hausman والذي قام بالمفاضلة بين نتيجتي اختبارين نموذج الانحدار الثابت ونموذج الانحدار العشوائي حيث كانت النتيجة هي ان نموذج الانحدار الثابت FEM هو الأفضل ، ثم قمنا بعد ذلك باختبار LM والذي قام بالمفاضلة بين النموذج المجمع ونموذج الانحدار العشوائي حيث كانت النتيجة ان النموذج العشوائي REM هو الأفضل، وفي الأخير قمنا باختبار WALD والذي قام بالمفاضلة بين كل من نموذج الانحدار المجمع والآثار الثابتة حيث استنتجنا ان نموذج الانحدار الثابت هو الأفضل ، وبعد ذلك قمنا بتشخيص النموذج الذي اختبرناه من خلال اختبارين

وأخيرا تقدير نماذج بانل لكل من نموذج الانحدار المجمع pooled model، و نموذج الآثار الثابت Fixed mode، و نموذج الانحدار العشوائي Random model.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية:

1. أشواق بن قدور، تطور النظام المالي و النمو الاقتصادي، دراسة قياسية لعينة من الدول خلال الفترة 1965-2005، الطبعة الأولى، دار النشر و التوزيع عمان، الأردن، 1996.
2. بوسعيد باديس 1999.مؤسسة مكافحة الفساد في الجزائر 1999-2000 مذكرة نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية .تخصص التنظيم والسياسة العامة.كلية الحقوق والعلوم السياسية.جامعة مولود معمري.تيزي وزو.2015 ص.
3. العزيز احمد العزيز تحويلات الفساد الإداري في المجتمع .عمان .دار زغبة داء للنشر والتوزيع 2015
4. الشويات محمود.الحاكمية والفساد الإداري و المالي.عجلون الأردن.عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع 2015.
5. أمنصوران سهيلة الفساد الاقتصادي وإشكالية الحكم الراشد وعلاقتهما بالنمو الاقتصادي.أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل ،جامعة الجزائر،الجزائر 2001-2006.
6. بوعباية دعاء، قياس "اثر التطور المالي على النمو الاقتصادي لدول المغرب العربي خلال فترة(1990-2018)"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر اكادمية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و العلوم التسيير، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة،2019-2020، ص 37.
7. بودهان موسى النظام القانوني لمكافحة الفساد في الجزائر، منشورات ANEP الجزائر2009،ص25-26
8. أمنصوران سهيلة 2005-2006.
9. د-سعيد يحي 2009،الآثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للفساد وسبل مكافحته،جامعة المسيلة
10. د مصطفى محمد سالم الجميل،المدرس بقسم القانون العام،كلية الشريعة والقانون بطنطا جامعة الأزهر،تخصص المالية العامة والتشريع الضريبي 2014.
11. د-مازن ليلو راضي ،القانون الإداري،طبيعة القانون الإداري، التنظيم الإداري،الضبط الإداري،المرفق العام الوظيفة العامة،القرار الإداري،العقود الإدارية، بدون دار النشر ، طبعة الثالثة،ص138-139.
12. د-حسين أبو محمود،الفساد ومنعكساته الاقتصادية والاجتماعية ،مجلة جامعة دمشق ،سوريا،المجلة الثامن عشر-العددالاول،2002 ص461.
13. د-احمد مير، تطور النظام المالي كأداة هامة و فعالة في التمويل و زيادة النمو الاقتصادي، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية،السياسية و الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، المجلد57، العدد02،السنة 2020، ص 311-324.
14. رحو محمد حداد، انعكاسات التحرير المالي على بعض مؤشرات التطور المالي في دول مجلس التعاون الخليجي خلال1991- 2015، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3،المجلد21-العدد02-2018،ص 122.

15. روبرت كليتجارد،السيطرة على الفساد،ترجمة د،علي حسين حجاج،مراجعة:فاروق جزار ، دار البشير ، عمان، الأردن،ص19.

16. سمير التنير .الفقر والفساد في العالم العربي دار الساقي.الطبعة الأولى.بيروت 2009.

17. عامر خياط ، سبل إرساء معايير وممارسة الوقاية من الفساد ،مداخلة تم إلقاءها في ورشة العمل التي أقامتها الأمانة العامة للجامعة العربية بعنوان "الاستراتجيات الوطنية لمكافحة الفساد"في القاهرة خلال الفترة 18-21جوان 2011. ص02.

18. عبد القوي بن لطف الله علي جميل،أنماط الفساد واليات مكافحة الفساد في القطاعات الحكومية بالجمهورية اليمنية .دراسة ميدانية على الأجهزة المعنية بمكافحة الفساد ،أطروحة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على الدرجة دكتوراه الفلسفة في العلوم الأمنية ، كلية الدراسات العليا، الرياض ،2013 ص25.

19. كامبرلي ان ليوت الفساد و الاقتصاد العالمي،ترجمة جمال إمام،مركز الأهرام للترجمة والنشر ،القاهرة،2000 ص123.

20. مي فريد الفساد،رؤية نظرية،مجلة السياسة الدولية ،باب الاقتصاد الدولي والبيئة، العدد2001،134 ص225.

21. هشام مصطفى محمد سالم الجميل 2014، المدرس بقسم القانون العام،كلية الشريعة والقانون بطنطا جامعة الأزهر ،تخصص المالية العامة والتشريع الضريبي 2014.

22. وارث محمد ،جامعة سعد دحلب البليدة الجزائر 2013.

المراجع باللغة الأجنبية:

1. Enrica Detragiache, Poonam Gupta, Thierry Tressel (2005), "Finance in Lower-Income Countries: An Empirical Exploration", International Monetary Fund, IMF Working Paper, Research Department, pp 01-48
2. -Jean-Paul Mvogo (2012)، "Les politique de développement Financier en Afrique subsaharienne Définitition- Enjeux- Réalités et propositions"، THESE pour l'obtention du titre de Docteur، Universite Paris Dauphine،pp 81-82
3. John H. Boyd, Ross Levine, Bruce D. Smith (2001), "The impact of inflation on financial sector performance", Journal of Monetary Economics, Vol 47, Issue 2, pp 221–248.
4. -Huang Y،(2010). Determinants of Financial Development.UK:Palgrave Macmillant.P.4.
5. Menzie D. Chinn, Hiro Ito (2008), "A New Measure of Financial Openness", Journal of Comparative Policy Analysis: Research and Practice, Vol 10, Issue 3, pp 311.
6. TOK S.Aidt 2010 .corruption and sustainabls development .Faculty of Economics and jesus college University of cambridge.
7. Wei Corruption in economic development-beneficial grease minor annoyance .or major obstacle.1999 Jin.